وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال العهد الإمبراطوري في الجزائر (1852– 1870)م

من إعداد الطالبتين:

- طيب العيد
- هزيل نادية

إشراف :

– د. خنفار الحبيب

لجنة المناقشة

د. كلاخي الياقوت	**.....رئيسة.**
د. خنفار الحبيب	**.....مشرفا.**
د. سماعيل شعلال	**.....مناقشا.**

السنة الجامعية:

1440/1439هـ - 2019/2018م

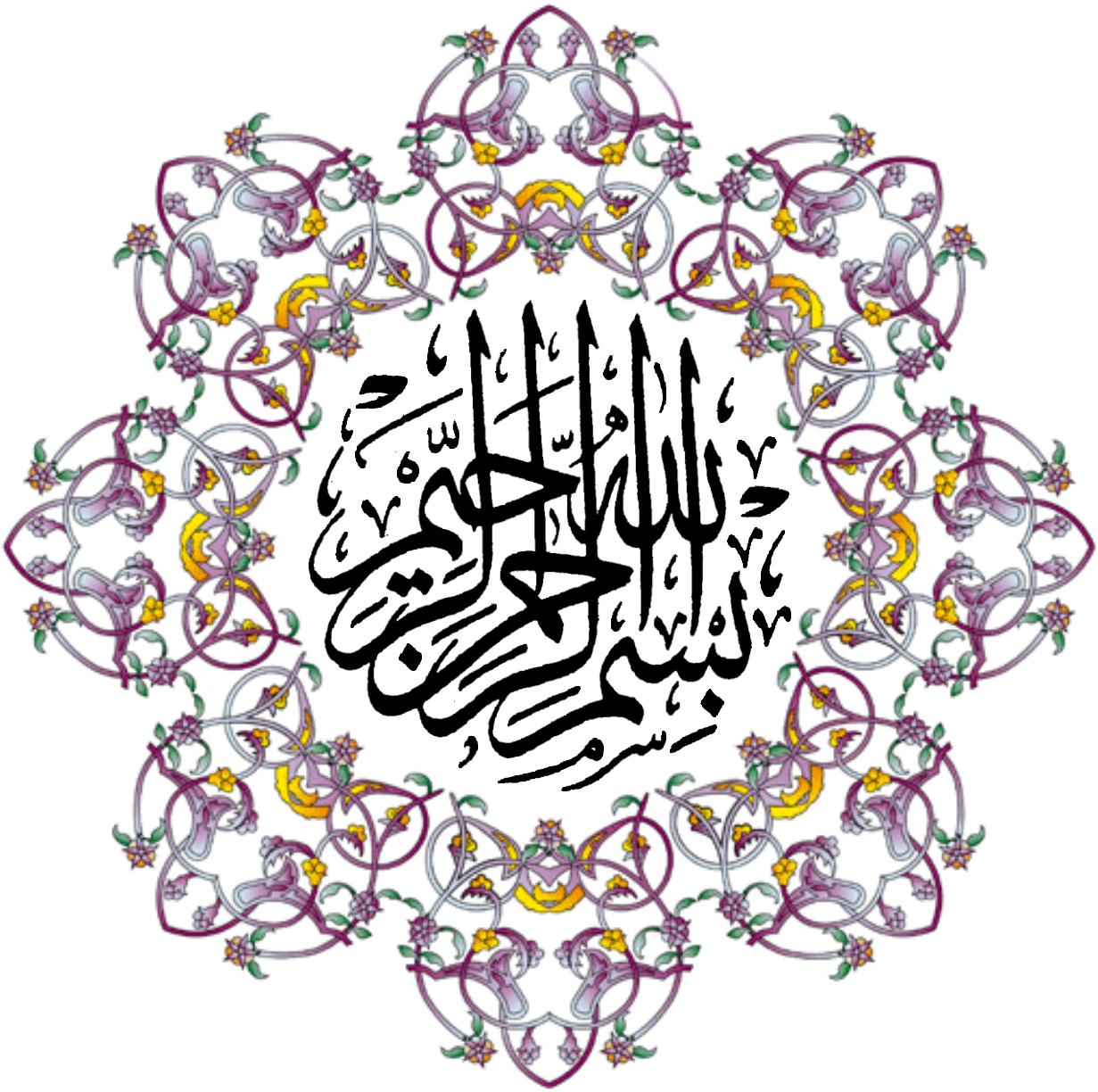
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق الرسول الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين

يقال أن قيد النعم شكرها ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

فمن واجبنا في هذا المقام أن نتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل من أمد لنا يد العون

ونخص بالذكر الأستاذ خنفار حبيب الذي تفضل بإشرافه على هذا العمل وكذا الأستاذ الزاهي والأستاذة كلاخي

وإلى عمال مكتبة جامعة ابن خلدون

راجين من المولى عز وجل أن يثبت الجميع لخير ما عنده من أجر عظيم وعطاء جزيل إنه سميع مجيب.

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لايمل العطاء إلى من حكت سعادتي من خطوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة "هزيل تركية"

إلى كل من سعى وشقى ولم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الأستاذ خيراني محمد لخضر يختيل

إلى سندي ملاذي أخواتي "مليكة" و"حنان" و"فاطمة" و"حفيظة" و"إلهام" إلى أخي "ساعد"

إلى كل صديقاتي "مختارية" "خديجة" "آمنة" "أسماء"...إلخ.

إلى زميلي طيب العيد وفرطاس حسين

نادية

إهداء

إلى ووالدي العزيز والدتي الغالية أطال الله في عمريهما.

شكر لهما على حسن متابعتهما لي في مشواري الدراسي وتشجيعهما المتواصل لي.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأصدقاء والأحباء.

إلى صديقي الغالي "رابحي أحمد"

إلى "معروف جابر" و"ياسين بوهكة" الذين أعاناني على كتابة هذه المذكرة

إلى الأستاذ المشرف "خنفار الحبيب"

إلى عمال المكتبة الداخلية والخارجية

إلى الأساتذة الكرام الذين كان لهم الفضل في إتمام لمشواري الدراسي

إلى كل من تذكر قلبي ونسيه قلمي.

راجيا من المولى تعالى أن يجزيهم عنى حسن الثواب

طيب

قائمة المختصرات:

1- بالعربية:

المختصر	الكلمة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ج	جزء
تع	تعريب
تق	تقديم
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ص	صفحة
ط	طبعة
مج	مجلد
ع	عدد

2- بالفرنسية:

Op,cit	Ouvrage précèdent qui déjà cite
Ibid	(Ibidem) : dans le même auteur

مقدمة

مقدمة:

إن دراسة تاريخ الجزائر خاصة في القرن التاسع عشر جدير بالبحث لما له من أهمية تاريخية باعتبارها فترة حاسمة من تاريخ الجزائر، حيث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر للاستعمار الفرنسي العسكري المباشر والاحتلال السافر والاستيطان القاهر والهيمنة الثقافية والفكرية، ومصادرة الأراضي وتوطين المعمرين الأوروبيين خاصة خلال الحكم العسكري 1830- 1870م من حكم مملكة يوليو 1830- 1848م، ثم حكم الجمهورية الثانية 1848- 1852م، ثم مرحلة الإمبراطورية، 1852- 1870م، فإن إعداد دراسة شاملة وكاملة في موضوع السياسة الاستعمارية في الجزائر خلال العهد الإمبراطوري 1852- 1870م، يعتبر مسلكا وعرا لأنه يفرض على أي باحث تحاشي السطحية والتوظيف السياسي والموضوعية.

وبقدر ما تعرض له الشعب الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية المظلمة لمختلف أنواع الجرائم المسلطة عليه من إذلال واحتقار ومحاولات طمس الهوية الوطنية، إزداد اهتمامنا بدراسة هذا الموضوع لنتعرف على الأحرار من الشعب الجزائري الذين قارعوا هذا الاستعمار بكل شدة، وقوة وصمود كالطود الشامخ وحافظوا على دينهم وعروبتهم، ومن هذا المنظور نطرح الإشكال التالي:

فيما تبرز معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ما بين 1852- 1870م خلال العهد الإمبراطوري ؟

ثم نلحق الإشكالية الرئيسية بالإشكاليات الفرعية التالية:

- ماهي أهم سياسات نابليون الثالث في الجزائر؟
- وفيما تجسدت المشاريع الكبرى للإمبراطور؟
- وما هي أهم ردود فعل الجزائريين والمعمرين؟

ولمعالجة الموضوع اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي التحليلي تتبع الإشارات الواردة في النصوص وتحليلها والمنهج الإحصائي، وقد دفعتنا دوافع ذاتية وهي: رغبة منا في الإحاطة بمرحلة مهمة من تاريخ الجزائر وأما الدوافع الموضوعية فهي تقديم دراسة أكاديمية تاريخية تغطي حقبة مهمة من تاريخ الجزائر، والتعرف على مختلف الزعماء الذين تصدوا لهذه الجرائم ولهذا الاستعمار الغاشم بمختلف الوسائل.

كما اتبعنا خطة بحث تمثلت في فصل تمهيدي بعنوان السياسة الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية 1848- 1852م، وثلاثة فصول:

جاء الفصل الأول تحت عنوان: سياسة نابليون الثالث، به ثلاث مباحث:

المبحث الأول بعنوان سياسات نابليون في عهد راندون، والمبحث الثاني بعنوان سياسات نابليون في عهد وزارة المستعمرات والمبحث الثالث بعنوان سياسات نابليون في عهد سبيلي وماكماهون.

والفصل الثاني بعنوان مشاريع نابليون الكبرى في الجزائر، وضم ثلاث مباحث وهي على التوالي:

المملكة العربية، سناتوس كونسلت 1863م، وسناتوس كونسلت 1865م.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان ردود الفعل عن سياسات نابليون الثالث وبه مبحثان:

المبحث الأول: ردود فعل الجزائريين، والمبحث الثاني ردود فعل المعمرين.

وأنهينا موضوعنا بخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات أو بالأحرى إجابات عن بعض الأسئلة المطروحة في الإشكالية.

وفي إطار إنجازنا لهذه المذكرة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي كانت خير منهل للباحث تمثلت في:

كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا لشارل روبير أجيرون الذي يتناول بالدراسة الفترة الممتدة ما بين 1871- 1919م، ولكن قبل الإشارة إلى هذه المرحلة تناول بالتفصيل جوانب السياسة الاستعمارية قبل سنة 1870م.

بالإضافة إلى مصدر **صالح العنتري ترجمة وتحقيق رابح بونار مجاعة قسنطينة** الذي أفادنا في الأزمة الاقتصادية التي وقعت سنة 1866- 1868.

أما عن أهم المراجع المعتمد عليها في عملنا هذا مؤلفات **اليحيى بوعزيز منها كفاح الجزائر من خلال الوثائق وثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين** وغيرها الذي أفادنا في بعض الجوانب السياسية الاستعمارية في عهد الإمبراطورية، الممارسات ضد المقاومات الوطنية، بالإضافة على ردود الفعل الوطنية، بالإضافة إلى مؤلفات **أبو القاسم سعد الله أهمها الحركة الوطنية ج1** الذي تناول بالتفصيل الجرائم التي ارتكبها المستعمر في حق الجزائريين والعمل على طمس معالم المدن والتدخل في القيم الوطنية، مع الإلمام بمعاناة الشعب من جراء هذه الأفعال وتدني مستوى معيشته وتضرره اقتصاديا وتدهوره اجتماعيا بالإضافة إلى المساس بالجوانب المادية والمعنوية للمجتمع الجزائري إضافة إلى مجموعة مراجع أخرى أهمها **قضايا ودراسات في تاريخ الحديث لجمال قنان**

وخديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية، وبوضرساية بوعزة سياسة فرنسا البربرية في الجزائر حيث نقلوا لنا أهم الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال العهد الإمبراطوري 1852- 1870م.

وقد يتطلب على أي باحث لكتابة تاريخ الجزائر كثير من الجهد والعناء وخاصة في التنقيب عن المصادر ولهذا واجهتنا مجموعة من الصعوبات ومنها قلة المصادر المترجمة لهذه المرحلة وصعوبة الوصول للمادة الأرشيفية بفرنسا، كثرة المادة العلمية حول الموضوع وصعوبة التنسيق بينها.

كما نتمنى لطلبة آخرين وأقلام أخرى استراك ما غفلنا عنه وغاب عنا لإبراز قساوة الاستعمار الفرنسي في بلادنا خاصة في العهد الإمبراطوري 1852- 1870م.

مدخل

السياسة الاستعمارية في الجزائر 1848– 1852م

– السياسة الاستعمارية في الجزائر 1848–1852م:

1– سياسيا:لقد عرف النظام السياسي الفرنسي في فرنسا خلال هذا العهد عدة تحولات وتقلبات أيضا فمن الملكية التي على رأسها لويس فليب *Philips إلى الجمهورية الثانية التي كان على رأسها الأمير لويس نابليون Luis إلى إمبراطورية نابليون الثالث، لقد كانت لتلك التحولات والتقلبات أحيانا نتائج معينة على الوضع في الجزائر، ففي 24 فبراير 1848 وقعت ثورة في فرنسا ضد نظام لويس فليب، ولم تؤدي هذه الثورة إلى سقوط الملك أو عزله فقط بل إلى تغيير النظام كله، إذ تحول من الملكية إلى الجمهورية وقد هرب الملك الشعبي وغيزو، ووزيره الأول إلى بريطانيا، وقامت إثر ذلك الجمهورية الثانية في تاريخ الفرنسيين، وهي الجمهورية التي تعهدت بوضع دستور لفرنسا وسيادة الشعب، وتحرير الاقتصاد،كل هذه التحولات كان لها انعكاسات على الجزائر، رغم أن هذا النظام لم يدم أكثر من أربع سوات[1]، ولقد جاءت المادة 109 من دستور الجمهورية لتأكد أن الجزائر أرض فرنسية[2]، وعرفت هذه المرحلة (1852–1848) عدة تغيرات في الجزائر من أبرزها : تزايد الجيش في سنة 1848 الذي كان أكثر من تسعين ألف[3]، بالإضافة إلى هذه السياسية أعطت الحكومة الفرنسية ما بين 1848–1852 المستوطنين في الجزائر حقوق تمثيلية في المجالس الفرنسية منها:

– أربعة مقاعد في المجلس التأسيسي، وثلاث مقاعد في المجلس التشريعي هذا إلى جانب إعطائهم حق في انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية داخل الجزائر، وهذا عل حساب ممثلي الأغلبية من الجزائريين، ونجد أن نابليون 3 قد عمل على دمج الجزائر بفرنسا دمجا كليا من خلال تأسيسه لوزارة جديدة أطلق عليها وزارة الجزائر والمستعمرات، برئاسة ابن عمه (جيروم Jérôme)[4] كما سمحت سياسة نابليون الثالث للمعمرين

---

* **لويس فليب**: ولد سنة 1873م وتوفي 1850م، قضت ثورة 1848 على الملكة ففر إلى إنجلترا، اشتهر بالجبن والنفاق ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ط2، تع وتح، محمد العربي زبيري، ش و ط ن ت، الجزائر، 1982م، ص40.

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، دار الرائد، الجزائر، 2009، طخ، ج1، ص ص 118–314.

[2] عيساوي محمد، ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1838–1871، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص208–209.

[3] أبو القاسم سعدا لله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص318–319.

[4] **جيروم**: ابن أخ جيروم الامبراطور نابليون الثالث ترأس وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858م استحدث مجلسا أعلى إلى جانبه ومجالس عامة إقليمية في كل مقاطعة (يحي بوعزيز موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص504

توسيع نفوذهم من خلال السيطرة على أراضي جديدة وضمها إلى المناطق المدنية الخاضعة لهيمنتهم والعمل على تقليص المناطق العسكرية بإنشاء قرى استعمارية جديدة [1].

وفي مارس 1848 صدر قرار نص على أن الجزائر من التراب الفرنسي، وسمح للمستوطنين الأوربيين بانتخاب مستشارين بلديين لهم بالجزائر، فطغوا على الإدارة الفرنسية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850 بدعوة عدم أهليتهم [2].

تم تقسيم الجزائر بمقتضى قرار 1848 إلى منطقتين أساسيتين الجزائر الشمالية وأَخضعت للحكم المدني وقسمت إلى ثلاث مقاطعات الجنوبية أخضعت للحكم العسكري وضباط المكاتب العربية[3] وربطت مصالح التعليم العام والدين والقضاء، والجمارك والوزارات المختصة بباريس.

كذلك اهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوربي، حيث بلغ عدد المستوطنين الأوربيين عام 1851: 131 ألف مستوطن، من بينهم 66 ألف من أصل فرنسي [4].

وفي شهر ديسمبر من عام 1852 ألغي النظام الجمهوري وأنشأت الإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها لغاية انهزامه في معركة **سيدان**[5]، واعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870، وباختصار فإن لويس نابليون قد أعطى انطباعا لأوربيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر بفرنسا، وقد أكد هذه الحقيقة في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852، حيث أعلن بأنه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا[6].

---

[1] بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 و انعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص 125-126.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 13.

[3] **المكاتب العربية**: هي همزة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استقر في الجزائر 1830- 1869م وبين الأهالي الذين يسكنون هذا البلد (عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830- 1900م، موقع للنشر، الجزائر، 2010، ص177.

[4] نفسه، ص 14.

[5] **سيدان**: معركة وقعت بين الفرنسيين الجيوش البروسية، من نائجها انهيار الإمبراطورية ووقوع الامبراطور نفسه أسيرا في يد البروسيين وكانت بتاريخ 2 سبتمبر 1870م (عمار بووش، المرجع نفسه، ص139.

[6] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 2005، ص 126.

1 – السياسة التعليمية :

قررت السلطات الفرنسية تنظيم عليم الجزائريين والإشراف عليه لتتحكم أكثر فأكثر في مصير التعليم والثقافة بالجزائر 1848 -1852، حيث أصدرت الجمهورية الفرنسية الثانية مرسومين متتابعين لتنفيذ سياستها التعليمية الجديد في إطارها التجهيلي **الأول** في 1850/07/14، ويخص المدارس العربية الفرنسيةأي **المدارس العلمانية المؤسسة في المدن الكبرى التابعة للمناطق المدنية** (المناطق التي تم إقرار فيها السلام، أما المرسوم الأول الخاص بتأسيس المدارس العربية الفرنسية من المارشال راندونRandon**وزير الحرب الفرنسي، وينص هذا المرسوم على تأسيس عشرة مدارس عربية فرنسية في كل من الجزائر العاصمة ووهران وعنابة وقسنطينة والبليدة ويقوم فيها بالتدريس فيها مدرسان الأول جزائري ويداوم صباحا والثاني أوربي ويداوم مساءا ويعطي المرسوم للحاكم العام حق تأسيس مدارس أخرى عندما يرى ذلك ضروريا، وكان هذا التعليم يشمل اللغة العربية، اللغة الفرنسية والحساب باللغة الفرنسية وكان على رأس كل مدرسة عربية فرنسية مدير فرنسي يشترط فيه أن يكون حاملا لشهادة الكفاءة لتعليم اللغة العربية يعاونه مساعد جزائري يختار من المدرسين.[1]

وكان نصيب تعليم البنات الجزائريات شبه معدوم وترجع المبادرة الأولى بتعليم البنات كذلك إلى مرسوم 1850 الذي نص على تأسيس أربع مدارس خاصة بالبنات في كل من الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة وتقوم هذه المدارس بإعطاء اللغة العربية والفرنسية وأعمال الحياكة والنسيج والخياطة.[2]

كما جاء في التقرير الرسمي الذي نشر سنة 1851 بعد دراسة مستفيضة دامت حوالي 5 سنوات، أن انشغال الحكومة الفرنسية بالحرب في الجزائر منعها من الاهتمام بقضية تعليم الجزائريين وبناءا على هذا الرأي الرسمي فإن المبرر واضح لإهمال التعليم وهو تكريس كل الاهتمام للاحتلال والاستعمار.

كما يقول التقدير: أن التعليم الإسلامي (أي تعليم الجزائريين)من بين المسائل الملحة التي تنتظر إيجاد حل لأهمية مستقبلها على الاحتلال و الاستعمار ، لكن الحرب منعت الحكومة من ذلك ، و يرى أصحاب التقرير أنه بقدر ما يسرع الفرنسيون في إيجاد حل لهذا الموضوع بقدر وضع جيل تحت طاعتهم خاليا من التعصب والخرافة، لقد كان هذا الأمر بعيدا جدا فقد أطفئت الشموع من حول الجزائريين كما قال ألكسيس دي طوكفيلA.de Tocqueville: سنة 1848" فلا هم بالتعليم العربي الإسلامي الأصلي ولا هم بالتعليم

---

* **المارشال رندون**: 1795-1871م، عسكري سياسي فرنسي مريسال وحاكم عام على الجزائر 11ديسمبر 1851م ، ينظر نبيل شريحي، الجرائم الفرنسية في الجزائر خلال الحكم العسكري، 1830-1871/ مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، 196.

[1] حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص50-53.

[2] المرجع نفسه، ص53.

الفرنسي، وفي سنة 1848 أعلنت حكومة الجمهورية أن التعليم الأوربي في الجزائر قد أصبح تابعا لوزارة المعارف العمومية في فرنسا وليس من اختصاصات الوزارة الحربية ولا الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، وقد أنشأت الوزارة المذكورة في الجزائر أكاديمية تشرف على نظام التعليم الأوربي، كما هو الحال في الولايات الفرنسية الأخرى، أما التعليم الأهلي أو الإسلامي فقد بقي كما كان أي تحت إشراف الوزارة الحربية والإدارة المباشرة للحاكم العام العسكري، أما عمليا فقد ظل تعليم المسلمين مهملا تماما كما لاحظ المؤلف ذلك في التقرير الرسمي[1].

وتذكر جريدة المبشر[2] الفرنسية الإدارة الاستعمارية، ورغبتها في الاهتمام بالتعليم الأهلي لأول مرة في عددها الصادر يوم 15 أوت 1849 حيث كتبت : " إن الإدارة الفرنسية قد رقت لحالة التعليم في الجزائر الذي أصبح مهملا إلى أقصى حد، محملة ذلك للإدارة العثمانية قبل 1830م، ويتضح لنا هذا الاهتمام بشكل جلي مما أعلنته جريدة المبشر عن إنشاء المدارس الثلاثة في كل من المدية، تلمسان، قسنطينة، إذ ذكرت أن الهدف منها هو نشر العلوم الراقية [3].

كذلك عمدت سلطة الاحتلال إلى إعطاء الأولية للتعليم الفرنسي ودعمه بكل الوسائل على حساب التعليم العربي، كما أدت المراسيم على حصر تعليم أبناء الجزائريين في التعليم الابتدائي فقط حتى لا يتم تثقيفهم ويبقى المجتمع الجزائري مجتمعا أميا، كذلك الفصل في التعليم حتى وإن كان في المرحلة الابتدائية بين أبناء الجزائريين (الأهالي) وأبناء المستوطنين إلى جانب إجبارية تلقين المواد في البرامج التعليمية باللغة الفرنسية مع إهمال اللغة العربية بشكل كبير، ومن ثم يتم الاستغناء عنها مستقبلا حتى من طرف أبنائها، كذلك عدم إطاء فرصة مواصلة الدراسة لكل الجزائريين حتى وكانوا من المتفوقين .

وهذا من خلال فرض امتحانات صعبة على أبناء الجزائريين في المراحل الأولى من التعليم بالإضافة إلى فرض تكاليف مرتفعة على التعليم يصعب على الجزائريين تغطيتها .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص ص281-285 .

[2] **جريدة المبشر**: صدرت عن الولاية العامة بتاريخ 15 سبتمبر 1847م باللغة العربية المكسرة بالإضافة إلى اللغة الفرنسية كانت تصدر مرتين في الشهر بحجم صغير بثلاث صفحات وفي كل صفحة أربعة أعمدة (حنان بن الحاج الطاهر، الصحافة الوطنية الجزائرية 1956- 1946م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015- 2016م، ص 14.

[3] إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص74-80.

ثم جاء المرسوم الرئاسي المؤرخ في 14 جويلية 1850 أقر بدوره الشروع في تأسيس المدارس الفرنسية في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة.

هدف هذه السياسة كان يرمي إلى تهميش اللغة العربية وإبعادها تماما من البرامج المدرسية لتصبح بالنسبة لأبناء الجزائريين لغة ثانوية و كذلك إمكانية فرنسة أطفال الجزائر[1].

– الوضع الديني :

لم يكن الوضع الديني خلال فترة الاحتلال أحسن حالا من الأوضاع الأخرى للجزائر ، فهو الأخر ساءت حاله إلى درجة خطيرة، حيث تعرضت المؤسسات الدينية للهدم و التخريب والتدمير، وكان على رأس هذه المؤسسات المساجد و الجوامع والزوايا، إن التركيز على المؤسسات الدينية من طرف إدارة الاحتلال كان يهدف إلى ضرب ركيزة المجتمع الجزائري وهي الدين الإسلامي[2].

وأمام تواصل سياسة البطش الاستعماري والتبشير الديني لم يتخلى السكان عن أولوية الدفاع عن الدين وحمايته قبل غيره من المطالب، وهذا ما عبر عنه سكان مدينة بجاية عندما طلبوا مقابلة مع والي قسنطينة "كارات" سنة 1850، وبعد أن تم لقاءهم بالوالي يفاجئ هذا الأخير بأنهم لم يحدثوه عن مصادرة ممتلكاتهم، ولا عن بؤسهم الشديد، وإنما قالوا له: « **اعملوا على استصلاح مسجدنا، وامنحونا مدرسة، هذا كل ما نطلبه**»، ويغترف الحاكم الفرنسي"كارات" كيف تأثر بعمق لمطلبهم، وتضحيتهم من أجل دينهم [3].

– أولا : التنصير[4] : كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى غايتين أساسيتين :

غزو الأرض ثم غزو الأفكار (الغزو العسكري كالسلاح والغزو الفكري كالجانب الثقافي) وقام بتنفيذ الغرض الأول العسكريون، بينما أسند الغرض الثاني لرجال الدين، وفي الجزائر لم تقتصر عملية التبشير على رجال الدين وحدهم وإنما حتى عدد من السياسيين والعسكريين من المؤمنين والمهتمين لها .

---

[1] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص ص130-131.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 115.

[3] الطيب بن إبراهيم، الإستشراق الفرنسي و تعدد مهامه الخاصة في الجزائر، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2009، ص ص140-153.

[4] **التنصير**: الاعتماد على المسيحية في تشكيل جسر يربط الجزائر بفرنسا ويقتل انتشار الروح الإسلامية في نفوس الجزائريين بواسطة بعض الأعمال الانسانية والتربوية التي قام بها جمعيات تنصيرية ومنصرون أبرزهم أسقف دبوش والأب بورغاد والأسقف بافي والكاردينال لافيجري (محمد الطاهر وعلي ، التعليم التبشيري في الجزائر 1830- 1904م، ص ص 34 40.

وكان العسكريون الفرنسيون يعتقدون أن لهم رسالة تمدنية، وحضارية يقومون بنشرها تحت راية المسيحية، وقد احتضنت فرنسا سياسة تبشيرية واسعة النطاق من مختلف أنحاء العالم للقضاء على الإسلام ونعني بالتنصير محاولة إخراج الجزائريين عن دينهم الإسلامي و إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية [1].

لقد إعتبروا رجال الدين هذه الحملة التنصيرية ضرورية لذلك باركوها كما قاموا بتشجيع جهود الاحتلال على قتل المسلمين و نهب خيراتهم و قد بدأت سياسة التنصير باحتشام بسبب استمرارية المقاومات الشعبية التي كانت قائمة على البعد الديني ولم تستطع أن تحقق هدفها مع السنوات الأولى للاحتلال، لكن مع بداية الاحتلال الواسع وجد رجال الدين ضالتهم [2].

لقد راهن المبشرون على عدة أساليب، ووسائل في مهامهم التبشيرية، وأحرص ما كانوا يحرصون عليه هو النجاح في تجنيد مستبشرين من المسلمين من أبناء المستعمرة بعد النجاح في تنصيرهم ليقوموا مقامهم و يحققوا مبتغاهم، وأهمهم الأطفال الأيتام بتعليمهم، وتنشئتهم بعد استغلال وضعهم الظرفي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي[3].

وقد كانت الحكومة الفرنسية تفاوض الفاتيكان على فتح أسقفية لها في الجزائر وقد نجح ذلك وخلال الفترة التي نحن بصدد دراستها ظهرت شخصية الأسقف بافي" وهو لويس بافي L.Pavy لقد كان عهده أكثر اضطرابا، وثورة على الدين الإسلامي.

جاء الجزائر متحمسا للاستمرار في مشروع سلفه والدعاية للكنيسة بين المسلمين وتنصيرهم على الصداقات والمداواة والورشات، ونشر اللغة الفرنسية، كما سعوا إلى الحصول على رضا العسكريين إلى تجنيدهم إلى جانبه، وتفادي المواجهة معهم، ويقال عنه أنه كان خطيبا ماهرا، وقد كانت زيارات وكتابات بارجيس تساعد "بافي" على ترسيخ فكرة استعادة الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق عهدها، وهذا الأخير قام بتأليف كتاب صغير سنة 1848 عن الكنيسة الإفريقية، ووجه إلى ألاف الفرنسيين، كما قال: « **الذين يتوجهون إلى الجزائر ليحملوا إليها حضارة فرنسا و نور المسيحية**»[4].

---

[1] عبدالقادر حلوش، المرجع السابق، ص68-69.

[2] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 144.

[3] الطيب بن إبراهيم، المرجع السابق، ص ص140-141.

[4] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دار حلب، الجزائر، 2005، ص ص60-64 .

الأسقف بافي و التبشير(PAVY) : من النشاط التبشيري الذي كان يقوم به هو الطعن في الإسلام، كشف من خلاله تعصبه الأعمى وحقده الصليبي حيث يقول: «**لتجزئة الكتلة الإسلامية لابد من تنظيم خاص، وجيش من الرجال، إذ ينبغي أولا وقبل كل شيء تعلم اللغة العربية عن طريق تكوين مدرسة دينية لتقوم بهذه العملية الكبرى**» وعلى هذا الأساس فكر الأب بريمولت اليسوعي، في إنشاء هذه المدرسة الدينية لتقوم بهذه العملية التي ترمي إلى تكوين سريع للمبشرين يخصصون للبلدان الناطقة باللغة العربية ، كما أكد على ضرورة المشروع، حيث راسل وزير الحربية الجنرال" هيتول" يوم 05 أكتوبر 1850 وكاتب الوالي العام الجنرال "شارون" لدراسة هذه القضية ،فقال: { لا يمكن تقرير نتائجها في عين المكحان} كما طال الأسقف "بافي" بتوزيع مبشريه على المنطقة بكل قواها ومدنها لتنصير المسلمين فكتبت جريدة الأخبار} ومما ينبغي عمله هو بيع المساجد بالمزاد العلني في حالة ما إذا إعتنق المسلمون الديانة المسيحية، أما جريدة الأطلس فقد شنت حملة ضد الأسقف.

جريدة " لاغزيت دو فرانس" La gazette de France وقفت تساند الأسقف فقد كتبت يوم 03 أوت 1850، تقول أن منع الحكومة للتبشير لم يقف حجرة عثرة أمام رجال الدين في الجزائر الذين اغتنموا فرصة التبشير الفردي، مثل: مدينة بوفاريك التي شهدت تعميد شاب مسلم بتاريخ 25 جانفي 1852 بمحضر الأسقف والرئيس العام للشرطة .

وخلاصة أعمال الأسقف" بافي " أنه أكمل مشروع الحلقات الدراسية في القبة وسانت أوجين "بلكين" بالعاصمة، وفي1850 افتتح على حصن سانتا كروز بوهران معبدا جديدا أسماه معبد"سيدة الخلاص"[1].

– القضاء:

لقد كان القضاء الإسلامي قبل مرحلة الاحتلال الفرنسي يعالج القضايا الاجتماعية والدينية المرتبطة ارتباطا مباشرا بحياة المجتمع الجزائري في مجالاتها، حتى أن القضاة المشرفين عليه قبل الاحتلال كانوا على قدر كبير من العلم والمعرفة حتى أنهم أصبحوا بالنسبة للفرد الجزائري أكبر منزلة من غيره، هذه المكانة المميزة للقضاء الإسلامي ،خلقت خوفا لدى إدارة الاحتلال مما قد يسببه مستقبلا في الإفتاء بضرورة محاربة الاحتلال وإباحة الجهاد ضد كل الأجانب، فبادرت الحكومة إلى إصدار قرارات للقضاء عليه[2].

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج.6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص ص114-115.

[2] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 54.

وقد حاولت الجمهورية الثانية (1848) بقيادة لويس فيليب أن تنشط إدماج الجزائر في فرنسا فمست مختلف الميادين بما فيها القضاء فصدر عنها في هذه السنة تنظيم القضاء فيما يسمى **بالمقاطعة المدنية** ،ثم صدر عن الحاكم العام قرار في 29 يوليو 1848 لإعادة تشكيل المجلس العلمي(هيئة العلماء) الذي يعتبره الفرنسيون نوعا من المحكمة العليا الإسلامية، كما مس القرار إعادة ترتيب محاكم القضاة على المذهبين المالكي والحنفي، وفي قرار أخر بنفس التاريخ أنشأ الحاكم العام منصبا جديدا في المحاكم الإسلامية، وهو منصب الوكيل، الذي كلف بمهمة خاصة، وهي مساعدة المتنازعين والدفاع عنهم مجانا، وهو نوع من التدخل الفرنسي المباشر في تسيير شؤون المحاكم الإسلامية، والتعرف على ما يجري فيها والتعجيل بالاندماج في الإجراءات القانونية، وفي قرار أخر بنفس التاريخ فرضت على المحاكم الإسلامية أيضا أجرة وحقوق الكتابة، وهو ما لم تعرفه المحاكم من قبل كذلك هناك إخضاع تام لأحكام القضاة المسلمين للرقابة الفرنسية وسيادة القانون الفرنسي على الشريعة الإسلامية[1]

في 20-08-1848 : صدر قانون بوضع نظامين قضائيين هما: القضاء الفرنسي والقضاء الإسلامي وعرفت العديد من مصادر التشريع الاستعماري، القضاء الإسلامي بأنه تنظيم قضائي خاص بالمجال المدني وحاولت فرنسا تقنينه وهيكلته على شكلين:

- **جنائي**: للمسلمين الذين لا يتقاضون وفق القانون الفرنسي.

– مدني:كل القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية الإسلامية وفق القانون القرآني والشرع الإسلامي.

ومن جهة أخرى حاولت إخضاع الجزائريين للقانون الفرنسي في المجال الجنائي إلى جانب الأوربيين في مجال بعض المخالفات، أما الجانب **المدني** من القضاء الفرنسي فتركت الحرية للجزائريين للتقاضي لدى هذا القانون خاصة في بعض المجالات غير الموجودة في القضاء الإسلامي، بمعنى أن فرنسا في المراحل الأولى الخاصة بتنظيم الحياة القضائية في الجزائر فانتقلت بالجزائريين من تشريعات مستنبطة من الفقه الإسلامي وتفسيراته خاصة في المذهب المالكي منها، والتوجه إلى ازدواجية تشريعية من خلال إصدار عدة قوانين تنظيمية تخص القضاء الإسلامي وفق معيار فرنسي محاولة منها إدخال الجزائريين في الحضارة الأوربية[2].

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج.6، المرجع السابق، ص ص433-434

[2] محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكساتها على الجزائريين 1881-1914، وزارة الثقافة، الجزائر، ص ص 65-66.

– المكاتب العربية :

لاشك أن المستعمر قد وجد نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية ونتيجة لفوضى الاحتلال العارمة التي اكتسحت البلاد حاول المحتل إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين، فأحدث "الدوق دوروفيقو[1]"Le Duc de Rovigo فرعا في مكتبه سماه" المكتب العربي" الذي صار يطلق عليه فيما بعد مصلحة الشؤون العربية .

والحقيقة أن تلك الإدارة لم تكن تهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر، وإذا كانت هذه المصلحة أو هذا المكتب في نظر المستعمر يشكل الجهاز الشرعي للسياسة الأهلية نحو تكوين إدارة مباشرة للأهالي، فهي في الواقع كانت مصلحة عسكرية و إدارية في آن واحد، و جهاز لجميع المعلومات ،الخاصة بالعمليات الحربية، ويمكن القول أن نشأة المكاتب العربية التي تشكل العنصر الرئيسي في حكومة العرب، قد اعتبرت من طرف المستعمر منذ البداية كإجراء جيد وهادف من أجل مراقبة وتأطير رؤساء الأهالي[2].

[1] **الدوق روفيقو**: حكم أواخر ديسمبر 1831م إلى ربيع 1833م وشهد عهده ظلم وطغيان فقد عمل هذا الأخير إلى تحويل مسجد كتشاوة إلى كنيسة (حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسية في الجزائر، 1830- 1862م، دار هومة، الجزائر، 1989م، ص17.

[2] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830-1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص ص 70-72.

– السياسة الاستيطانية في العهد الجمهوري 1848–1852.

بعد سقوط عرش لويس فيليب[1] Louis Philips وزوال نظام الحكم الملكي، قام النظام الجمهوري بفرنسا ثم اتبعت هذه الجمهورية سياسة استيطانية تخدم مصالها حيث افتتحت بابا للاستيطان[2]، ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوربي إلى الجزائر في ظرف 10 سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق وخصص مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم وهجرت من باريس نفسها حوالي 15000 شخص من ضمن 20000 شخص مهاجر ووظفتهم في 42 قرية استيطانية، ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانين ألفا من ضمن 131 ألف مستوطن أوربي عام 1851، من بينهم 66 ألف من أصل فرنسي[3].

ولتثبيت هذه السياسة عمل الاستعمار على تأسيس القرى الفلاحية (كولونالية)، وهو ما يفسر وجود التوسع المدني مرهونا بالتوسع العسكري ومتزامنا معه، ولهذا اهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضرية، فاحتلتها لتأسيس القرى على أجود الأراضي.

وبتأسيس هذه القرى الفلاحية يكون عددها في الجزائر كلها قد بلغ 126 قرية خلال الفترة 1848–1851، حيث تم توزيع أجود الأراضي بها على المعمرين الأوربيين ، و قد تضاعف العدد عام 1849، ليصل إلى حوالي 252 فردا بزيادة 26,54%عن النسبة الأخيرة.

من خلال ما تقدم يتبين أن المنطقة رؤوسه، قسنطينة وعنابة ... إلخ، قد عرفت إقبالا كبيرا من المهاجرين الأوربيين، خاصة خلال السنوات الأزمة الفلاحية والسياسية في أوربا 1845–1850، إذ أنه من 31 ديسمبر 1846 إلى 31 ديسمبر 1850 تعداد مجموع المهاجرين الأوربيين من 11507 إلى 24672 فرد ليصل نهاية عام 1851 حوالي 27382 مهاجر[4]، توجهت الحكومة إلى استغلال الاستيطان كوسيلة لصالح النظام الجمهوري وذلك بإبعاد ونفي العمال الثائرين في فرنسا وفي شهر ماي 1848 بلغ عدد هؤلاء في

---

[1] **لويس فيليب**: جاء بعد ثورة جويلية 1830م، التي أطاحت بحكم شارل العاشر استمر إلى غاية 1848م (شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية، تونس، 1974م، ص71.

[2] شلول سليمة، بخات عيدة، السياسة الاستيطانية في الجزائر خلال العهد الإمبراطوري ،مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص 25.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 13–14 .

[4] عميراوي حميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، 2009، ص 77.

باريس 100 ألف، وهم يشكلون مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها، ففي نهاية 1848 قررت المتربول أن ترسل للجزائر أعداد كبيرة من هؤلاء وغيرهم[1].

ومنذ سنة 1851 لجأ المستعمرون إلى طريق البيع بالسعر المحدود بالمزاد العلني بينما كانت أراضي الجزائريين تتحول لتصبح مستعمرة، كما واصلت هذه الجمهورية منح الأراضي مجانا للمستعمرين، وبناءا على هذه التنازلات وصل عدد السكان الأوربيين بالجزائر من سنة 1848 -1851 إلى 15200 شخص من ضمنها 131000 أوربي و 66000 فرنسي و 65000 أجنبي[2].

وقد بلغ عدد المستوطنات سنة 1851 إلى 136 مستوطنة ولإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي يعني منه باعتباره العنصر الأساسي داخل السلسلة الاستيطانية لفرنسا، عمدت هذه الأخيرة شيئا فشيئا إلى تطبيق فكرة "لامورسير" في الاستيطان الرأس المالي الكبير، وتمهيدا لذلك قامت بإصدار عدة قوانين كان من بينها الذي أصدر في 16 أفريل 1851 والذي يعيد تنظيم كيفية منح الأراضي الدولة، إضافة إلى القرار الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العامة، و مصلحة الاستيطان كما صادقت الجمعية العامة في 21 ديسمبر 1851 على قانون جمركي يعطي بعض المواد الزراعية التي تحتاج إليها السوق الفرنسية والصادرة من الجزائر من الرسوم الجمركية، بحيث شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعل المستوطنون ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية ومن الجهة الأخرى كانت فرنسا تشجع المستوطنين سعيا منها إلى جعل البلاد في خدمة الاقتصاد الفرنسي عن طريق إقامة البناءات التحتية والضرورية من سبل اتصال، سدود، قنوات، و تقديم المساعدات والمساهمة في إقامة المؤسسات المالية الضرورية حيث تأسس بواسطة قانون 04 مارس 1851 بنك الجزائر برأس مال قدره 03 ملايين فرنك[3]، فكان هناك تكاثر لعدد الهجرات الأوربية بشكل ملحوظ وكذا بناء المستعمرات الفلاحية بالقطر الجزائري عامة[4].

---

[1] رحيم محياوي، التوطين والإستطان دراسة مستقبلية ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة 2006، ص 28.

[2] شلول سليمة، بخات عيدة، المرجع السابق، ص

[3] رحيم محياوي، المرجع السابق، ص ص28-29.

[4] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 162.

– العقار من 1848–1852:

مرسوم 19 سبتمبر 1848: يقتضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح إعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1852–1848) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر[1]، ونجد أيضا قرار 27 سبتمبر 1848 الذي أصدره الجنرال"لامورسيار" وزير الحربية الفرنسي تضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمال فنيين، وقد سمح هذا القانون للوافدين بامتيازات منحتها السلطة الاستعمارية الفرنسية مجانا، منها الاستفادة من 06 إلى 07 هكتار للفرد الواحد، ونجد أيضا مرسوم 26 أفريل 1851 قد أقر نظاما جديدا لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم وذلك حق يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية ، فإن قانون 04 فبراير 1851 سبق وأن فتح لهم بابا لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا والعالم الخارجي، ونظرا لاستمرار المنح المجاني للأراضي الزراعي فيما بين (1851–1848) فقد تم إنشاء 42 مركز استيطانيا جديدا ل 20000 معمر[2].

ونجد **قانون 16 جوان 1851:** أكد هذا القانون في مادته العاشرة " أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم لكن الواقع أثبت غير ذلك، فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات.

ضف إلى ذلك صدر قانون 18 جويلية 1851، ونصت المواد من 07 حتى 17 من الفصل الثالث لهذا القانون على ثلاث قواعد

– أولها: أن الملكيات العقارية للأهالي والأوربيين على حد سواء هي قابلة للخرق، وتشير المادة 22 من هذا القانون على وضع حد التثبيت من عقود الملكية[3].

– ثانيتها: إن حق التملك و التمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابلة للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة، و قد ضمت المادة 17 من قانون 1851حق الأوربيين في شراء أراضي الحبوس.

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962، ج1، دن، طخ، الجزائر، 2008، ص ص324–335.

[2]– نفسه، ص ص326–327.

[3]– نفسه، ص ص 329،333

– **ثالثتها**: إن عملية المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين تتم وفق إجراءات إسلامية، ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى (المادة 16) وللإشارة فإن خلال الفترة من 1840 إلى 1851 وهي التي جرى فيها تطبيق نظام الامتياز المجاني.

والدعم الرسمي قد تمكنت الحكومة من تثبيت 44045 معمر، ويمثل هذا التشريع أن فرنسا حققت بعدا سياسيا، تحطيمها للبنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري.[1]

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص334- 335

الفصل الأول:

سياسة نابليون بونابرت الثالث في الجزائر

1852– 1870م

المبحث الأول: السياسة الاستعمارية في عهد راندون 1852–1858م

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858–1860م.

المبحث الثالث: السياسة الاستعمارية في عهد بيلسي ومكماهون1860 –1870م.

– المبحث الأول: السياسة الاستعمارية في عهد راندون 1852–1858م:

أ– الاستيطان:

تتمثل عملية الاستيطان في الهجرة التي هي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بعدة ظروف اقتصادية وديمغرافية طبيعية، وهذا ما اعتمدت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية للقضاء على العنصر المحلي الجزائري، مقابل توظيف عناصر داخلية في الجزائر للإقامة فيها واستغلال ثرواتها وخيراتها[1].

ففي عهد الإمبراطورية الثانية استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الجنرال **راندون** (1852-1858م) الذي بدوره شجع عملية الاستيطان بالجزائر حيث بنى حوالي 56 قرية استيطانية أوربية، وفي 18جوان 1852م، تم إصدار قرار ينص على إنشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية يتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية مع الإبقاء على المستعمرات الزراعية تحت تصرف ضباط عسكريون[2].

تمكن المستوطنون فيما بين 1852-1853م من إنشاء مستوطنات بناحية **سيق**، وخلال السنوات الأولى من حكم راندون أصبح عدد الكولون في تزايد مخيف وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال أزمة العمل الموجودة في فرنسا والكوارث الطبيعية كالفيضانات الذي ضرب منطقة الراين سنة 1852م[3].

وفي سنة 1853م تم إنشاء مستعمرة فلاحية في سطيف تقدر مساحتها ب: 20 ألف هكتار لتوظيف الكولون والاهتمام باستقرارهم، ومنحت لهم الإدارة الفرنسية 12 ألف هكتار لتشييد أحياء سكنية بالقرب من المدن[4].

وفي سنة 1854م بلغ عدد المستوطنات في ساحل وسهل متيجة حوالي 58 مستوطنة وقد لقيت اهتماما كبير من قبل الإدارة الفرنسية التي قدمت لهم امتيازات على حساب السكان، حيث طبق راندون سياسة الحصر على الأراضي لتوفيرها لرجال أعمال القادمون من فرنسا، كما أنه بنزع الأراضي التي تفوق حاجة

---

[1] الطيب بن براهيم، المرجع السابق، ص157.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي..، ج1، المرجع السابق، ص39.

[3] نفسه، ص40.

[4] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م، ط1، دار النفائس، الجزائر، 1982، ص ص 73-74.

ملاكها ومنحها للمعمرين بموجب قانون 1851م مقابل الإعترف لهم بملكيتها سواء بالوثائق أو بالملكية بالاستغلال[1].

وفي سنة 1854م منح لمستثمر فرنسي 2672 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في ضواحي تيبازة، وتم طرد عائلة جزائرية لتقام فوقها وحدات سكنية للمهاجرين الأوربيين، وفي هذا الوقت بدأت التوسع على حساب الأراضي المخصصة للحبوب لأن الكولون كان همهم الوحيد هو المال وتحقيق الربح[2].

ولم تجد فرنسا وسيلة لتشجيع الأجانب على الهجرة نحو الجزائر إلا منح الأراضي الزراعية بالمجان، وبناء مساكن وقرى زراعية مدعمة بمرافق عمومية، واستثمرت الهجرة الأوربية من مختلف الأجناس ولكن بشكل متقهقر وضعيف وذلك يرجع إلى السياسة التي انتهجها نابليون الثالث.

والجدول التالي يوضح جنسيات الأجناس المستوطنة في الجزائر عام 1855م :

نوع الجنس	فرنسيون	أسبان	إيطاليون	مالطيون	سويسريون	إنجليز وإرلنديون
العدد	8669	42569	9082	6536	2105	434

بالإضافة إلى 94 برتغالي و869 مستوطن من أجناس مختلفة، ومما لا ريب فيه أن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها وتظهر أعدادهم وأجناسهم في منتصف القرن 19[3].

كانت سياسة راندون تخطو خطاها حذو معلمه بيجو بحيث قام بمصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة، وتحصل على أكثر من 58 ألف هكتار ما بين 1851-1858م[4].

---

[1] قاضي حورية، كركاب شهيناز، الاحتلال الاستيطاني الفرنسي في الجزائر خلال الحكم العسكري 1830-1962م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، السنة الجامعية 2014-2015، ص58.

[2] عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص193.

[3] ابراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، ع05، 2001م، ص305.

[4] قاضي حورية، كركاب شهيناز، المرجع السابق، ص60.

وتميزت سياسة راندون في هذه الفترة بالتقلب لأنه كان يسعى إلى أن يرضي الجزائريين من جهة، وشجع الاستيطان الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية الكبرى من جهة أخرى، حيث كان له مخطط جهنمي نفذه خلال فترة حكمه وعلى رأس ذلك المخطط العملية التي خطط لها في جويلية 1857م، إذ قام الجيش الفرنسي بتحويل الجزائر إلى مستوطنات للمعمرين وضرب وخنق أي اتجاه للمقاومة، وشرع في عمليات الابتزاز من أجل طرد المزيد من الأهالي إلى مناطق نائية والجبلية وعلى إثر هذا احتجت قبيلة **خنيس** مرة ثانية ردا على قرار الماريشال بتحديد أراضيها وحجز ممتلكات الأحباس سنة 1856م[1].

[1] حسني عائشة، الاستيطان الأوربي في سهل متيجة، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013، ص306

ب– التبشير في عهد راندون:

تعرضت الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية إلى أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، ذلك نظرا للسياسة القاسية التي اتبعتها السلطات الفرنسية وعلى رأسها راندون اتجاه الجزائريين[1]، فقد شجعت الإمبراطورية رجال الدين لتطبيق مشروعهم التنصيري في الجزائر من أجل خدمة الاستعمار الفرنسي[2]، فموقف سلطات الاحتلال من قيام التبشير في الجزائر كان موقفا ثابتا وخاضعا للتقلبات السياسية التي كانت تتعرض لها فرنسا[3] فقد استعمل رجال الدين مختلف الوسائل الممكنة لتنصير المسلمين بالقوة أو الرشوة[4].

كما أن الحاكم العام راندون كان من المشجعين لنشر الديانة المسيحية في الجزائر ودعم مؤسساتها التي أنشئت في عهد سابقيه، وقد ربطت بينه وبين الأسقف **بافي** علاقة وثيقة حيث كان راندون يصطحب الأساقفة في حروبه ضد الجزائريين ليضفي على تلك الحروب بعدا دينيا، فبعد انتصاره على المقاومة الجزائرية في منطقة القبائل أخذ معه الأسقف بافي وذلك لمباركة العمل الذي قام به الحاكم العام[5].

شن **بافي** سنة 1853م حملة عنيفة على الإسلام وعلى شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ وصف القرآن الكريم بالعجز عن تلبية متطلبات لأهالي، واتهم النبي عليه الصلاة بالكذب والاختلاف وبتقليد المسيح عليه السلام وتحريف الإنجيل[6]، فقال: « **القرآن ياله من حماقة والحقيقة أن محمد ما هو إلا منتحل للمسيح** ».

وفي 1854م وضع الأسقف بافي[7] حجر أساس لكنيسة السيدة الإفريقية بالعاصمة ووسع من **كاتيدرالية سان فليب** (جامع كتشاوه)، حيث أحضر مجموعة من المعلمين المعروفين باسم **أخوة المدارس المسيحية** وفتح التعليم الديني ابتداء من 1854م، كما أحضر باتفاق مع الحكومة عددا من الجوزيت (اليسوعيين) وفتح أيضا بعض المدارس والملاحق في منطقة زواوة وغيرها باسم الأعمال الخيرية سنة 1857م.

---

[1] يحي بوعزيز، المجاعة في الجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19، مجلة الأصالة، ع33، 1979م، ص08.

[2] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، طخ، وزارة المجاهدين، 2007، ص188.

[3] محمد الطهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر 1830–1904م، دحلب للنشر، 2009، ص125.

[4] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، دم، 2002، ص128.

[5] شاوش صباسي، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي في الجزائر 1830–1962م، دار هومة، الجزائر، دت، ص 29.

[6] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص117.

[7] **الأسقف بافي:** كان اسقفا بمدينة ليون و اشتغل استاذا في التاريخ و التربية التبشيرية بجامعة ليون 1838 ثم اصبح عميدا لهذه الجامعة خلف الاسقف دبوش وصل الئ الجزائر نتاريخ 9 جويلية 1838 اسس كنيسة السيدة الافريقية بتاريخ 31 ماي 1866 (حميد قريتلي البعد الديني في السياسة الفرنسية 1830 1907)مذكرة ماجستار في التاريخ المعاصر كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر 2 بوزريعة 2009، ص20.

وقد وقعت محاولات التنصير على عهده في عدة أماكن منها: مسرغين، عين لحمام، الأغواط والقبة[1].

كما وقف بافي إلى جانب المعمرين في معارضتهم للمشرع الإمبراطوري لنابليون 3 والمتمثل في المملكة العربية، وعرض عليهم أن يتكلم باسمهم[2]، كما أصدر مرسوما ووزعه على رجال الدين في الجزائر وخارجها وأهم ما جاء فيه « ...**لا تريد فرنسا أن تترك دم أحرارها الفياض، وعرق أبناءها الكولون بين أيدي الذين كانوا نكبة على المسيحية مدة اثني عشر قرنا**...»[3].

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص64.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص118.

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص55.

ج- السياسة الفرنسية اتجاه القضاء الإسلامي :

1- أهم التشريعات الاستعمارية في عهد راندون:

كان القضاء الإسلامي من قبل أن تضع فرنسا أقدامها في الجزائر أكبر منصب إذا يعتبر القاضي هو المنفذ بالشرع للأحكام، تشمل حتى الوزراء والأمراء ولا يستطيع أي شخص أن يعارض تلك الأحكام مهما كبر من شأنهم كما أنه يقضي بكل ما تناوله القضاء من جنح وجنايات وغير ذلك، وكان دليل القاضي في أحكامه كتاب الله وسنة رسوله وكتب الفقه الإسلامي، وكذلك لقاءه مع رجال الدين الذين يتولون القضاء حيث يمتلكون قدرة كبير ة على الفصل في القضايا بنزاهة.

لكن بعد دخول فرنسا للجزائر بسطت نفوذها على القضاء الإسلامي الذي بدأ يتقلص رويدا[1]، لأن السياسة التعسفية الفرنسية ضده جعلته يعجز عن العمل كما كان من قبل[2]، وبالتالي شهدت الجزائر تحول إداري خطير، حيث أن الأوامر بعد أن كانت تصدر من جهة الإسلام أصبحت تصدر من الهيئة الاستعمارية وكثرت الدعاوي والقضايا المعقدة وكثر فيها الظلم والتعسف ولم يعد القاضي إلا شكلي فقط[3].

ومن أهم التشريعات الفرنسية التي صدرت في هذا الجنب نذكر :

*- **قرار 24 سبتمبر 1852م** والذي نصت المادة الأولى منه على أن المحاكم الإسلامية ملتزمة بالقضاء والمسائل المدنية على حسب القانون الإسلامي وأن المسائل الجنائية تطبق عليها القوانين الفرنسية[4].

*- **قرار 01 أكتوبر 1854م** وهو مرسوم إمبراطوري يقضي بإعادة تكييف القضاء الإسلامي حتى يتسن إخضاع الجزائريين تدريجيا للقانون النابليوني، وقد نص هذا المرسوم على إنشاء مناطق قضائية في البلاد وداخل كل منطقة محكمة مؤلفة من قاضي وعدلين[5]، وتطبيقا لهذا المرسوم أصدرت فرنسا قرار **27 أفريل 1855م** من طرف وزير الحربية الذي نص على إنشاء المجلس فقهي الذي سوف ليصبح بمثابة محكمة الاستئناف بالنسبة للمسلمين، وكان يتكون من قضاة المكاتب العربية بالإضافة إلى المدرسين في المدارس الشرعية الفرنسية الثلاث (قسنطينة، تلمسان، الجزائر)[6].

---

[1] حمزة بكوشة، القضاء الإسلامي في الجزائر، جريدة البصائر، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ع1، 17، وزارة الثقافة الجزائرية، 25 جويلية 1947، ص08.

[2] أبو القاسم سعد الله، رائد التجنيد الإسلامي محمد ابن العنابي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص44.

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، طخ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص14.

[4] عميراوي أحميدة، أبحاث في الفكر والتاريخ (الجزائر، فلسطين)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص23.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900م، ج1، طخ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2209، ص ص 360-372

[6] إبراهيم لونيسي، القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847-1870م، رسالة ماجستير، إشراف أبو القاسم سعد الله، 1994م، ص 120.

وقد كان **لقرار 19 أوت 1854م** أثر كبير على سير المحاكم في الجزائر خاصة بعد أن أدخلت عليها تعديلات هامة واتسعت مهامها وهو ما عمل به قرار 15 **ديسمبر 1858م** حين وسع مهام محكمة الجزائر بالإضافة إلى غرف خاصة تابعة لمجلسها[1].

[1] عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص24.

– المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858–1860م:

أ– الاستيطان:

قام الإمبراطور نابليون الثالث باستبدال منصب الحاكم العام بوزير يقيم بباريس تولاه ابن عمه **جيروم نابليون** في 24 جوان 1858م تحت اسم وزير الجزائر والمستعمرات، وكان جيروم شديد الكره للعسكريين وصمم على تطبيق القوانين بحذافرها في الجزائر التي لم يكن يعرفها أصلا وتوسع في قبول المعاملات الاقتصادية دون قيد وأصر على تفكيك المجتمع الأهلي وبالكاد تفتيت الأملاك الواسعة لتسهيل مصادرتها وشرائها[1].

استحدث جيروم المجلس الأعلى إلى جانبه مجالس تعليمية في كل مقاطعة والهدف كان إدماج الجزائر في فرنسا ومن أجل ذلك تم إنشاء ست دوائر عمالية مدنية وجرت محاولة إدماج العدالة الإسلامية في القضاء المدني الفرنسي ولم يبقى للسلطة العسكرية بعد هذه الإجراءات سوى منصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية والتي أسندت مهام رئاستها إلى **مكماهون** *Mac Mahon.

وفي 30 أكتوبر 1858م تم توسيع بعض الصلاحيات ومنها إخضاع الأوقاف العقارية المطبقة في فرنسا، وسمح لليهود وبعض المسلمين من امتلاكها وتوارثها بعد 15 سنة، ثم تصفية الأوقاف لصالح المستوطنين الأوربيين في الجزائر[2].

وشهدت نهاية سنة 1858م استقالة جيروم من منصبه وعين مكانه **شاملو بات** الذي واصل العمل بسياسة سابقيه وفي هذه السنة كان الكولون في حاجة إلى المزيد من الأراضي، فحول أطماعه نحو أراضي العرش التابع للقبائل والتي يعتبرها عائقا منيعا لتقدم الاستعمار فالكثير من المستعمرات توقفت عن التوسع بمجاورة أراضي القبائل ولهذا أصبح تفكيكها ضرورة ملحة تفرض نفسها في المستعمرة وذلك من أجل بلوغ هدفين أولهما إمكانية فتح الطريق المدني نحو التوسع ومن جهة أخرى القضاء على بؤر التوتر التي يخلقها القبائل، وتم بالفعل هذا الأمر مباشرة عام 1859م.

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830–1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص18

* **مكماهون (1808–1893م)**: ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية من أصل إرلندي شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م...إلخ، ينظر: عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص501.

[2] فرانسوا ميسيروا، سانت أورونوا أو (الشرف الضائع)، تر: مسعود حاج مسعود، هر: أحمد بكلبي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص168.

بالإضافة إلى كونه قام بتطبيق نظام المحتشدات على خمس قبائل في مختلف أنحاء الوطن ويعد هذا النظام في الواقع حبسا إقليميا حقيقيا للقبائل يؤدي إلى خنقها اقتصاديا وإلى موتها البطيء بسبب فقدان أراضيها[1].

وبالرغم من كل المجهودات المبذولة من قبل الإدارة الفرنسية إلا أنها قامت لم تنجح لغموضها ورفضت المستوطنين والعسكريين وضباط المكاتب العربية لأنهم كانوا يرونها مرنة مع الجزائريين، ولما نزل نابليون بمدينة الجزائر 1860م، استقبل بحماس من قبل الجزائريون لأنهم كانوا ينظرون إليه نظرة المهتم لحضارتهم، لكنه سرعان ما عاد إلى فرنسا، وذلك للضغوطات الكبيرة الممارسة عليه من قبل العسكريون والمستوطنون زيادة على الشلل والانقسام في الجهاز الإداري القائم في الجزائر فقد تم على إثره التنازل على منصب الجزائر والمستعمرات وإعادة منصب الحاكم العام[2].

ب– القضاء خلال مرحلة وزارة المستعمرات في الجزائر:

بالنسبة للقضاء قام القائمون على وزارة المستعمرات بإصدار بعض القوانين والمراسيم في ما يخص القضاء وأبرز تلك القوانين نذكر :

*– **قرار 31 ديسمبر 1859م** الذي ينص على أن يتم عقد جلسات المحاكم القضائية الإسلامية باسم الإمبراطورية الثالثة تأكيد تبعية القضاء الإسلامي إلى التشريع النابليوني[3].

*– **في 31 ديسمبر 1859م** صدر مرسوم تصادف مع استرجاع منصب الحاكم العام بعد أن كانت قد ألغيت وظيفته في سنة 1858م الذي تولاه الماريشال **بلسيه** 1860م[4].

*– **قرار 1860م** لقد شرع الاستعمار الفرنسي في تعميم اللغة الفرنسية في المجال الحيوي حيث صارت القضايا والأحكام الإسلامية الصادرة عن القضاة الجزائريين تترجم إلى الفرنسية والهدف هو محو الصبغة الإسلامية في التاريخ الإسلامي ومحو اللغة العربية[5].

---

[1] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1969م، مر: مصطفى صافي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص 252-253.

[2] بوعلام سايح، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم، 1936-1954م، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007، ص30.

[3] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، (المقاومة والتحرير 1830-1962م)، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2007، ص75.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ لجزائر الثقافي، 1830-1954م،ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص ص 420،444 .

[5] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2004، ص21، وينظر: صالح فركوس، أصالة وتعريب، المرجع السابق، ص66.

ج- التبشير في عهد وزارة المستعمرات :

يعتبر للأميرال **دي قيدون** من بين أبرز الحكام الذين ساهموا في صنع الجزائر فرنسية، لأنه ساند سياسة التنصير الجزائري ويظهر ذلك من خلال قوله: « **لقد أمضيت حياتي في حماية البعثات الكاثوليكية ولن أراها مقهورة فوق هذه الأرض الفرنسية، غير أن ذلك يحتاج إلى تحفظ كبير ولباقة وأن فعل الخير في هذا المجال أصدق من الخطب، ولقد آن الأوان للعمل على إشراك هذا الشعب المهزوم في تقبل الحضارة المسيحية** »

سمح هذا الترخيص الصادر من طرف الأميرال دي قيدون للكاردينال **لافيجري** بتطوير إنجازه المخصص للأيتام القبائل والشروع في المهمة التبشيرية عبر بلاد القبائل[1]، كما أن الحاكم العام شانزي Chanzy[*] لم تكن سياسته تختلف على السياسة الرسمية التي سار عليها الأميرال دي قيدون فيما يخص تعميم النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري بغض النظر عن بعض لافتات الاحترام الاستعراضية مثل الزيارات التي أداها إلى مسيحي المالكية وما أبداه من تقدير للمفتيين الكبار[2].

ويعتبر شانزي صديقا للكاردينال لافيجري حيث جمعهم العمل المشترك في سوريا وإفريقيا لخدمة فرنسا لكن فيما بعد صدام بينهما[3].

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائر والمسلمون، المرجع السابق، ص ص 554-555.

[*] **شانزي**: عين حاكما على الجزائر في 10 جوان 1873م، تزامن ذلك مع الفتنة الطائفية في الشام، حيث كان يشغل منصب قنصل فرنسا بسوريا، ينظر: سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص188.

[2] شارل روبير أجيرون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، تر: محمد العربي ولد خليفة، ط2، تاله للنشر، الجزائر، 2003، ص104.

[3] نفسه، ص189.

– المبحث الثالث: السياسة الاستعمارية في عهد بيلسي ومكماهون1860 –1870م.

أ– التبشير في عهد راندون.

تمكن بافي Pavie من جعل أسقفية الجزائر في مستوى أسقفية فرنسا وسعى إلى فتح أسقفية في كل من وهران وقسنطينة، إلا أن المريشال بيلسيه Pelissier لم يؤيده في ذلك بسبب ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1863م، وفشل هو الآخر في تحقيق هدفه المتمثل في تنصير الجزائريين[1].

أما بالنسبة لأهم الأسقف تبنى عملية تنفيذ سياسة التنصير الكاردينال لا فيجري الذي تولى أسقفية الجزائر ما بين 1867–1892م وهو من أكثر الأساقفة الذين سيطروا على النشاط الكنسي في الجزائر، وتزامنت فترته مع أواخر العهد الإمبراطوري وفترة الجمهورية الثالثة[2]، ومن آرائه تنشئة الأطفال على مبادئ غير تلك التي شب عليها أجدادهم إذ يقول: « **علينا أن ندخل في عقولهم تعاليم الإنجيل** »[3]، وجعل الجزائر نقطة انطلاق للتنصير وركنا أساسيا في البناء الاستعماري[4].

عايش لا فجري* الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عان منها الأهالي خاصة بعد إصدار مرسوم الأرض 1863م، والذي تسبب في تفقير الأعيان وحاول التعامل مع هذه الظروف بطريقة تمكنه من مواصلة مشروع الأساقفة الذين سبقوه في نشر المسيحية من خلال إظهار الكنيسة بمظهر للأيتام والفقراء[5]، وتمكن في عز المجاعة التي عرفتها سنوات 1867–1868م[6] من التقاط حوالي 1750 طفل تتراوح أعمارهم من 08 إلى 10 سنوات حيث تم تجميعهم في قرى سميت المستوطنات الأولية أين يتم تكوينهم مسيحيا مع توفير الطعام والكساء والاهتمام بتعليمهم ورعايتهم صحيا، وبعد بلوغهم يتم تزويجهم لغرض تكوين عائلات مسيحية جزائرية[7]، كل ذلك بدعم السلطات الاستعمارية عن طريق تخصيص مبالغ مالية معتبرة، رغم اعتراض وزارة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص118.

[2] نفسه، ص404.

[3] علي بطاش، لمحة عن تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، دم، ص

[4] عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1916م، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 99–100.

* **لا فيجري**: هو شارل انطوان دكتور متخصص في علم اللاهوت وأستاذ فيس التاريخ بجامعة باريس، ولد في بايون بفرنسا 1825م نشط في المجال الكنسي واحتك بحياة الشرق ، ومؤسس لعدة مدارس تبشيرية في المشرق ثم تولى وظائف دينية في نانسي بفرنسا، جاء ونشط بها إلى غاية 1869م، توفي في 26–11–1871م ودفن بسان لويس، ينظر: علي بطاش، لمحة تاريخية لمنطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص56.

[5] علي بطاش، المرجع السابق، ص 49.

[6] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 554

[7] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص405.

المالية المتعاقبة فإن البرلمان منحه مابين 1869 و1874م مبلغ مالي لإنجاز مشروعه قدر ب: 545000 فرنك، إلى جانب مختلف التعويضات المدفوعة للأساقفة الذين يعرفون بالآباء البيض[*].

أصدر لا فيجري مجلة 1867م بعنوان **صدى السيدة الإفريقية** (Dame d Afrique l echo de Notre) وهي ذات أغراض دينية هدفها إطلاع الرأي العام المسيحي في الجزائر وفرنسا على النشاط ألتنصيري في الجزائر Euvre choisies وأشرف على تحريرها[1] بالإضافة إلى تأليفه العديد من المؤلفات أهمها مؤلف آثار مختارة من جزأين ومؤلف الجيش ومهمة فرنسا بإفريقيا (L armee et la mission de la France en Afrique) إضافة إلى نشريه جمعية محاربة الرق الفرنسية (Bulletion de la societies anti exlavagiste de France)[2].

كذلك ركز لا فيجري في نشاطه التبشيري في منطقة القبائل وواد شلف، وتوفي في الجزائر بع أن اعترف بفشل نشاطه التبشيري وتنصير الجزائريين ومما قاله : « **خسرنا في القبائل ما حققناه في لبنان** »[3].

ويعتبر الكاردينال لا فيجري أحد الوجوه التاريخية المسيحية التي أثرت بعمق على فلسفة التسيير وهو يمثل قمة التبشير في الجزائر والمغرب العربي وفي قارة إفريقيا، فهو لم يخفي نواياه التبشيرية من الوهلة الأولى من التعيين ويظهر ذلك في مكاتبته لوزير الشؤون الدينية إذ يقول: « **إني الوحيد الذي أبديت اهتماما بنشر المسيحية وسط العرب وقد كنت ولا زلت لي علاقة مع مسيحي المشرق العربي وهؤلاء يجب استدعاءهم إلى الجزائر** »، وكذلك رسالته الموجهة إلى رهبان الجزائر يوم 05 ماي 1867م والتي أكد فيها على أن الجزائر بوابة انطلاق الاستعمار في إفريقيا، وهو يرى بأن هذا التنصير يتم بوسيلتين هما:

1- الأعمال الخيرية للتبشير.

2- إنشاء المدارس الفرنسية في كل مكان[4].

---

[*] **جمعية الآباء البيض**: عبارة عن تنظيمات ومؤسسات من الرجال والنساء المخلصين لعقيدتهم الدينية والمؤمنون برسالة بلادهم الاستعمارية تجندوا لنشر المسيحية وجذب سكان الجزائر في أحضان فرنسا بلغتها وثقافتها وكان لباسهم إسلامي مع بعض الفوارق البسيطة، ينظر:أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص407.

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص556

[2] سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري في الجزائر، دم، دت، ص ص 19-20

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص133.

[4] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 106-108.

ب– القضاء في عهد بيلسي ومكماهون:

أهم القوانين التي أقرتها السلطات الفرنسية في ما يخص القضاء في عهد بيلسي ومكماهون نذكر:

– قرار 01 جويلية 1865م الذي نصت مادته الأولى على أن الأهلي الجزائري هو فرنسي حتى ولو بقي مسلما، حقه أن يتمتع بكل حقوق وامتيازات المواطن الفرنسي وفي هذه الحالة تنطبق عليه القوانين الفرنسية السارية المفعول[1].

– ثم مرسوم 13 ديسمبر 1866م الذي جرد القاضي المسلم من كل الصلاحيات بالمقارنة مع القاضي الفرنسي خاصة وأن هذا المرسوم فرض على المسلمين التقاضي لدى قضية الصلح الفرنسيين وليس المسلمين الذين أصبح دورهم هو تنفيذ لأحكام فقط.

وقد جعل هذا المرسوم الاستئناف بسيط حيث يكون لدى المحاكم المدنية من الدرجة الأولى أو لدى محكمة الاستئناف التي يوجد مقرها في مدينة الجزائر[2].

وكانت هذه الهيئات محرمة على الجزائريين لأنها مفتوحة أمام الفرنسيين وجاء في ديباجة المرسوم أن الهدف من إنشاء هذه الهيئة هو دمج المؤسسات القانونية الجزائرية في القانون العام الفرنسي وأن هذا الإجراء يعجل بنمو المستعمرة[3].

فقد عملت السلطة الاستعمارية على دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي من خلال عدة قرارات أهمها:

– قرار 01 أكتوبر 1854م الذي نص على إقامة عدالة خاصة بالمسلمين.

– قرار 31 ديسمبر 1859م لتكريس صلاحية المحاكم الفرنسية وحدها في استئناف الأحكام التي يصدرها القضاة كما أسندت مهمة مراقبة القضاء إلى المحاكم الفرنسية[4].

فرغم إلغاء مرسوم 1859م تحت ضغط الكولون فإن زيارة نابليون للجزائر الثانية 1865م قد كشفت له أن القضاء الإسلامي قد جرد من محتواه وأن القاضي أمام المحاكم الفرنسية كان مكلفا للجزائريين مما دفعهم لرفع

---

[1] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية وتبشير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سالم وآخرون، مر: فريد السوداني، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص45.

[2] بوضرساية عمر، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي 1830–1930م، دار الحكة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص141،143.

[3] محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجزائر الفرنسية أثناء الحكم العسكري 1830–1871م، مؤسسة الشطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص ص 238–239.

[4] شارل روبير أجيرون، الجزائريون السلمون وفرنسا 1871–1919م، ج1، دار الرائد للنشر، دت، ص379.

شكاوي كثيرة فكان الاتجاه نحو إنشاء اللجنة المعروفة بلجنة قاستنيد* سنة 1865م كان رئيسها يومين قاستنيد وقد دار النقاش فيها حول المجالس القضائية.

وقد أنشأ مرسوم 1866م أيضا مجلسا إسلاميا جديدا، يضم 05 أشخاص وقد سمي بالمجلس الأعلى للفقه الإسلامي وكان هذا المجلس ينظر في القضايا الشرعية المحولة من القضاة الفرنسيس[1].

كما جاء في مرسوم 1866م عدة بنود تتعلق برواتب القضاة المسلمين سنويا كما نص على أن الحاكم العام هو الذي يعين القضاة[2].

وقد توسع توظيف القضاة وظهرت الحاجة إليهم رغم طمس دورهم في الواقع فأصبح عددهم 184 قاضي سنة 1864م وقد وزعوا في مختلف المحاكم وكل قاض كان معه باش عدل وعدل[3].

كذلك حاولت السلطات الفرنسية توحيد المصطلحات القضائية منذ 1865م فقد الحاكم العام مكماهون لجنة الدراسة توحيد مصطلحات التوثيق في المحكم[4].

وقد كانت مسألة اختيار القضاة المخلصين لفرنسا من أجل سير إدارة المكاتب العربية من أهم المسائل بل من أعقدها، ذلك لأن عداء وحقد الكثير من القضاة الجزائريين اتجاه الاستعمار غالبا ما أفشل كل محاولات الضباط للسعي بكل ما أوتوا من مجهودات قصد استقطاب القضاة الجزائريين وقد كان أول في نوفمبر 1869م[5].

اختيار القضاة عن طريق الامتحان:

كان القضاة يختارون عن طريق الامتحان ففي نوفمبر 1869 جرى أول امتحان كان المترشحون من أبناء المدارس الثلاث ومن أبناء الزوايا وكانت المراكز هي: وهران والعاصمة وقسنطينة وكان عدد المترشحين قد بلغ 252 لكل الوظائف وهي القاضي وباش عدل والعدل وقد نجح منهم مائة وكانت لجان الامتحان تتألف من مسلمين وفرنسيين وكان الناجحين كالتالي:

---

* **لجنة قاستنيد:** هي لجنة مختلطة جزائرية فرنسية، من دوافع تأسيسها استماع نابليون بونابرت إلى شكاوي الجزائريون مثلا عن تكلفة القضاء كما أقرت هذه الجنة إيجاد أول امتحان من نوعه في الرسمية والزوايا من مختصين جزائريين وفرنسيين وكان الإمتحان يحتوي على أسئلة كتابية وأخرى شفوية ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص370.

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص451.

[2] رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال فترة 1830-1892م، ع04، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2009، ص17.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957، ص132.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص453.

[5] صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 126-131.

1/- الناجحون في وظيفة القاضي:

– ولاية الجزائر 07 كلهم من الزوايا.

- ولاية وهران 18 منهم 14 من الزوايا و 04 من المدرسة الشرعية الفرنسية

- ولاية قسنطينة 17 منهم 11 من الزوايا و 6 من المدرسة الشرعية الفرنسية.

- الجملة 42 قاضيا منهم 10 من المدرسة.

2/- الناجحون في وظيفة الباش عدل والعدل:

- ولاية الجزائر 11 منهم 5 من الزوايا 4 من المدرسة.

- ولاية وهران 16 منهم 8 من الزوايا و8 من المدرسة.

- الجملة 58 باش عدل وعدل[1].

ما نستنتجه من هذه السياسة القضائية الفرنسية هو أن السلطة الفرنسية في الجزائر كانت تجريبية مترددة في قراراتها ومع ذلك تكون السلطة الفرنسية سواء في الجزائر أم في فرنسا قد وظفت القانون خدمة للسياسة التوسعية الاستعمارية الاستيطانية بمعنى آخر كان الهدف هو استكمال الاحتلال المعنوي بعد الانتهاء من الاحتلال المسلح وذلك بتوظيف القضاء والعدالة الفرنسية[2].

أيضا مرسوم 20 أكتوبر الذي أصدره وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني السيد كريميو وهو يهودي وأسس بموجبه هيئة المحلفين لدى محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر[3].

[1] عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص 120.

[2] عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939م، ج1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 218، 220.

[3] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م، طخ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص187.

ج- الاستيطان في عهد بيلسي وماكماهون 1860-1870:

بعد التنازل على منصب الجزائر والمستعمرات في نوفمبر 1860 حل محله نظام الحاكم العام العسكري السابق وتدعيمه وتقويته بالحاكم العام بيلسي الذي تربع على الحكم هذا المنصب مدة 04 سنوات 1860-1864م، ودعاه نابليون إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير المستشارين المقربين إليه[1].

كما اقتنع السيناتوس كونسيلت بإصدار قرار 22 أفريل 1863م الذي يقضي بتملك الجزائريين الأراضي التي هي بين أيديهم أو المشاعة بين الأعراش مما نتج عنه نشوب عداء كبير بين القادة العسكريين أنفسهم وبسبب هذه الأزمة اضطرت السلطات الاستعمارية أن تصدر قرار 07 جويلية 1864م، الذي يقضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاثة إلى حكام القبائل العسكرية الذين اشتدت قبضتهم على البلاد كما كانوا عهد بيجو وخلفائه لكن المستوطنين الأوربيين لم يستسلموا لهذا الأمر بل استقبلوه بتحفظ وتعيين الماريشال ماكماهون كحاكم عام على الجزائر في سبتمبر عام 1864م خلفا لبيلسيه الذي كان قد توفي.

وبسبب هذه الأوضاع المستعصية على الجزائر عزم الإمبراطور شخصيا على الحضور إلى الجزائر مرة أخرى ليطلع على الأوضاع بنفسه على المشاكل في عين المكان ودامت زيارته من 03 ماي إلى 07 جوان 1865م وتنقل إلى عدة جهات وزار عدة مدن في مختلف أراء الوطن، وبعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها وبعثها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865[2].

ومما ذكر في رسالته أن مصالح فرنسا تطلب أن تهتم بالجزائريين وتعتبرهم فرنسيين مع الاحتفاظ بالشخصية الإسلامية والسماح لهم بممارسة الوظيف العمومي بالجزائر والوظائف العسكرية في الإمبراطورية وتخفيض التكاليف على الهجرة لأوربا...الخ .

ورغم تأييد ضباط المكاتب العربية لهذه السياسة الجديدة وإلحاح نابليون على تطبيقها عارضتها أيضا السلطات الاستعمارية بالجزائر، ورغم أن سياسة الإمبراطور كما لاحظنا أنها لبال تخدم سوى مصالح فرنسا والأوربيون إلا أن المستوطنون لم يرتاحوا لها وعادوا إلى الإقطاعية البرجوازية التي كانوا فيها هم الأسياد ويكون الأهالي أرقاء لهم فالمريشال ماكماهون تذمر وامتعض مما جاء في رسالة الإمبراطور إليه كما حدث مع بيلسيه من قبل والاثنان معا، انتقدا سياسة أوربة المغرب إلا نابليون، وجرت العديد من الأحداث بين الإمبراطورية الفرنسية المستوطنين والأهالي ونتج على إثرها قدوم الجنرال راندون عام 1869م، وهو الحاكم العام السابق للجزائر فقامت بإجراء تحقيق طويل دام أياما عديدة، وأعدت مشروع الإقامة النظام المدني بالجزائر والمستوطنين ووافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسة يوم 09 مارس 1870م من نتائجه إلغاء النظام العسكري

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص19.

[2] نفسه، ص ص 20-21.

والمكاتب العربية وإقامة إدارة مدنية وإخضاع الأهالي للمحاكم الزجرية الفرنسية وإصدار قرار التجنيس الجماعي حيث صدر قرار تطبيقه في 24 أكتوبر 1870م[1].

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، المرجع السابق، ص ص20-25.

الفصل الثاني:

مشاريع نابليون الثالث الكبرى في الجزائر

المبحث الأول: المملكة العربية.

المبحث الثاني: مرسوم سيناتوس كونسلت 1863م.

المبحث الثالث: قانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865م

المبحث الأول: المملكة العربية.

– المملكة العربية:

بعد أن ألغى نابليون الثالث النظام الجمهوري سنة 1852م، وإنشائه الإمبراطورية الثانية وهكذا أصبح كل شيء بيده بعد أن عمل على كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسئولين في الدول حيث أعطى انطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة اندماج الجزائر في فرنسا وهذا من خلاله تصريحه في خطابه سنة 1852م بمدينة بورد الفرنسية حيث أعلن أن هناك مملكة قوية لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا، وفي الحقيقة كان نابليون يخطط على الانفراد بالسلطة.[1]

وفي سنة 1863م أعلن نابليون الثالث سياسة الرشيدة بالنسبة للجزائر الإسلامية فكانت هي السياسة الأولى الأهلية التي سلكت بحكمة منذ وقع الاحتلال الفرنسي ذلك أن نابليون الثالث لم يتجاهل مثل من سبقه وجود العنصر الأهلي ولم يتجاهل أن لهذا العنصر حقوقا وأنه يجب أن يعيش وكتب إلى بليسي « **إني لست الإمبراطور الفرنسيين فقط بل أنا الإمبراطور العرب أيضا**».[2]

المقصود بالمملكة العربية جعل الجزائر مملكة وتنصيب الأمير عبد القادر عليها ملكا نيابة عن نابليون الثالث وقد استعمل هذا اللفظ المذكور من قبل خصوم هذه الفكرة.[3]

وفي الحقيقة كان نابليون الثالث يخطط على الانفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون[4]، ودعى نابليون الثالث أن الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على مدينة القبائل ولهذا بتعين على فرنسا أن يقيم إدارة مدنية في الجزائر ووضع وزارة حربية التي تشرف على شؤون الجزائرية لغاية 1857م.[5]

ذكرت جريدة المبشر في عددها ليوم 31 أكتوبر 1852م عقب إقدام نابليوم الثالث على إطلاق سراح الأمير عبد القادر من أن نابليون ذا قلب رحيم وأنه عطف على الأمير، وهو دليل حسبها على وفاء فرنسا بوعودها وهكذا تصرفت فرنسا مع الأمير عبد القادر وهو الذي وصفه السانت أرنو بقوله إن عبد القادر أطلق سراح جميع أسرانا بلا شرط ولا مبادلة.[6]

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1926م، دار الغرب الاسلامي، لبنان 1997م، ص133.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص59.

[3] أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج1، ط،خ، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص11.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص126-127

[5] المرجع نفسه، ص127.

[6] نبيل شريخي، المرجع السابق، ص199.

نجد أن نابليون الثالث يهدف إلى السياسة الهادفة التي تكونت مملكة العربية ترمي إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما:

القسم الأول: يشمل المجتمع الجزائري التقليدي.

القسم الثاني: يشمل المعمرين واعتبار نفسه كذلك إمبراطور للعرب.[1]

وتحقيقا لذا الهدف قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1857م بإنشاء وزارة الجزائر المستعمرات وعين على رأسها الأمير جيروم، وحسب النصوص القانونية، فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة توحيد المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر حيث تصير تخضع للمصالح السلطة المركزية واحدة، والمهمة الثانية هي أن تحل محل الحاكم العام للجزائر،[2] والمهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الإمبراطورية بالجزائر، بحيث تقرر إنشاء أمانة خاصة في الوزارة تشرف على القضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم.[3]

ولكن سرعان ما حلّ نابليون الثالث هذه الوزارة وذلك بسبب الفشل في انتهاج سياسة واضحة المعالم وكان ذلك 24 نوفمبر 1860م وتقرر الرجوع إلى النظام السابق والمتمثل في وجود حاكم بالجزائر العاصمة ويخضع لسياسة نابليون الثالث،[4] وفي تلك الأثناء كانت تدور مناقشات حادة في فرنسا بخصوص ملائمة سياسة الإدماج للجزائر وساهمت في نتائج السلبية لحملة بني سناسن خريف العام 1859م، ورفض أوروبي الجزائر التجاوب مع اتجاهات نابليون الثالث التي لم تلب كامل طموحات في سيطرة على خيرات البلاد الجزائر.

كل هذه الأوضاع أقلقت نابليون الثالث، فقرر زيارة الجزائر لأول مرة 17-19 سبتمبر 1860م، للوقوف على حقيقة بنفسه وقد أصابته خيبة أمل من عدم نجاح سياسة الاندماج بسبب ما لامسه من شلل وانقسام الجهاز الإداري القائم في الجزائر بين المستوطنين وخصومهم العسكريين الذين كانوا يسندون في صراعهم مع المدنين بالدفاع عن معالم الأهالي، وصدرت بعد هذه الزيارة الرسمية مرسوم أما الرسالة فأرسلها نابليون الثالث إلى ممثله في الجزائر بليسي معبرا فيها الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع وكل هذا بعدد تعين بليسي حاكما عاما جديدا الذي كان على اتصال مباشر بالإمبراطور وتابع لوزارة الحرب يتمتع بصلاحيات واسعة ويساعده مجلس استشاري من ستة موظفين سامين ومجلس أعلى يتكون من 21 مسئولا.

[1] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص110.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص127.

[3] المرجع نفسه، ص128.

[4] نفسه، ص 128.

كان نابليون الثالث لا يرتاح كثيرا المستوطنين معجبا بالعرب إلى حد تعين شارل أندري جوليان منبهرا بشهامة الأمير عبد القادر وكان أقل قسوة على الجزائريين مقابل المستوطنين الذين كانوا يمارسون سياسة الظلم والإقصاء الآخر، ومن الذين كانوا مستفيدين من تلك المحبة إسماعيل عربان الكاتب الصحفي الذي دخل الإسلام وعمل على الدفاع عن الجزائريين وكان يرى أن الجزائر مثالية يجب أن تحدد في نفس الوقت عن الحضارة العربية وعن عمل المستوطنين، وأن مصالح الجزائريين لا يجب تقدم أمام مصالح المهاجرين الأوروبيين[1]

ثم زارها مرة ثانية وكتب إلى ماريشال ماكماهون يقول « **أن الجزائر ليست مستعمرة بأتم معنى الكلمة بل هي مملكة عربية وأن الأهالي يجب يلقو منا كل المساواة والحماية التي يتلقها المستعمرون**».

كانت نية نابليون الثالث أن يجعل الأهالي المسلمين في أمن تام من جهة وحريتهم وأملاكهم ويعترف لهم بحق الملكية المطلة على الأراضي المشاعة، ريثما يتمكن من تقسمها عليهم وتعميم الملكية الخاصة،[2] ومن الملاحظ أن هذه الساسة قد جلبت له الأعداء فنجد بليسي الحاكم العام الذي أراد انتهاج النظام السيف وأنه الوحيد القادر على قهر الأهالي وزجرهم.[3]

ونجد أيضا أن ماكماهون قد تذمر مما جاء في الرسالة نابليون الثالث مثلما استنكر بليسي قبله من الرسالة 1863م وطلب الجنرال ديقو نقله إلى فرنسا غاضبا من سياسة نابليون الثالث التي ترمي تكوين ما يسمى بالمملكة العربية، ونجد أن الإدارة العامة والصحافة اشتركت في مواجهته أوربان الذي كان له دور في سياسة الإمبراطور الجديدة وتصدوا لعرقلة هذه الفكرة[4]

بعدما حدث كان لابد لنابليون الثالث ضبط السياسة ومشاكل الواقعة بالجزائر فما كان عليه أن يكتب رسالة بتاريخ 6فيبراير 1863م إلى بيلسيموضحا فيها بأن الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع ورأى ضرورة منح الهجرة الأوروبية للجزائر ومنح التنازلات المجانية من الأرض، وقد نص مشروع المملكة العربية على أن الأهالي تربية الماشية والزراعة وأما الأوروبيين يجب عليهم استغلال الغابات واستصلاح الأراضي والري وإدخال الزراعات الحديثة[5]

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص142.
[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص60.
[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص20.
[4] المرجع نفسه، ص23.
[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص143.

وكانت هذه الرسالة شاهد حقيقي لأخطاء الماضي، مواصلة الحكومة تشجيعها للجمعيات ورؤوس الأموال الأوروبية مع إهمال التكفل بالهجرة والاستعمار كمساندة أشخاص بدون موارد وبهذا الخصوص سيطر البرنامج الاقتصادي وهذا ما عبر عنه في رسالته« **هذا هو يا سادة الطريق الذي يجب انتهاجه حتما،**[1] **فالجزائر ليست مستعمرة لكنها مملكة عربية.**[2]»

تطلع نابليون الثالث إلى الوقوف على نتائج سياسة فقرر زيارة الجزائر حاملا معه فكرة كيان الجزائري وقد أدت معاينته لواقع الجزائر أثناء زيارته لها من 3 ماي إلى 7جوان 1865م حيث تأكد من رسوخ شخصية الجزائر العربية وضرورة المعالجة بين الجزائريين والمستوطنين لتحقيق استقرار وتطور حقيقيين في البلاد، وهنا بدأ يفكر في وضع سياسة إدماج جديدة للاندماج وبعث برسالة جديدة إلى ماكماهون بعنوان سياسة فرنسا في الجزائر يؤكد فيها على ضرورة استثمار ثروات الجزائر وتدعيم وجود المسيحي بالجزائر. [3]

وعلى إثر هذه الرسالة صدر قانون الأحوال الشخصية 1865م الذي يتيح للجزائريين الجنسية الفرنسية ويتيح لهم أيضا الدخول الخدمة العسكرية خارج الجزائر وتولي الوظائف المدنية داخل الجزائر أيضا لمن بلغ سن 21 عاما.

إن مشروع نابليون الثالث كان يسعى إلى تصهير المجتمع الجزائري مع الأجناس تحت ما يسمى بالمملكة العربية والتي واجهت ردود أفعال ومعارضة ومشاكل من كل الجوانب لم تتطور أو تتحقق على الأرض الواقع وانتهت بانتهاء نابليون ثالث في حرب سيدان. [4]

[1] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص

[2] بوعلام سايح، المرجع السابق، ص67.

[3] يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب.....

[4] جمال خرشي، المرجع السابق، ص251.

– المبحث الثاني: مرسوم سيناتوس كونسلت Sinatos consulte 1863م.

افتتح نابليون الثالث عام 1860م بزيارته للجزائر ولاحظ بنفسه المأساة التي لحقت بالشعب الجزائري[1] وصدرت بعد الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الجزائر رسالتين إلى ممثليه في الجزائر الماريشال بيسلي « إذ كان نابليون لا يرتاح للمستوطنين،[2] وإذ وجد إلى جانبه في هذه المرحلة رجال ساندوه على القرارات التي أصدرها منهم **إسماعيل أوربان***

ومن هنا بدأ نابليون الثالث في مشاريعه الهادفة إلى استرضاء الأهالي[3] وأعتبر في رسالة نابليون إلى بيلسي في 06 فيبراير 1863م الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة وإنما مملكة العربية وأنها تابعة لفرنسا يساوى فيها الجميع[4]، وقال أنا الإمبراطور العرب مثلما أنا الإمبراطور الفرنسيين.[5]

وأيضا انشغل نابليون الثالث بمشكلة الملكية الفردية للأراضي بالنسبة للجزائريين وإن كان رأيه في الأخير ضرورة إقرارهم في الأرض ويشرح ذلك أيضا في رسالة لبليسي كما نصح أن تتوقف عمليات التهجير، ونصح الأوروبيين بأن يهتموا باستثمارات الغابات والمعادن واستصلاح الأراضي،[6] وبهذا الشأن صدرت تشريعات من المجلس الشيوخ الفرنسي بشأن ملكية السكان الأصلين في 22 نيسان 1863م، والمقصود منه وضع حدا لسياسة على مرحلتين: المرحلة الأولى تقسيمها على الدوار فرع قبيلة ثم تقسيم ملكية كل دوار على الأسر كمرحلة ثانية، ولحد من سياسة انتزاع الأراضي من قبل الإدارة الفرنسية ومنحها إلى المستوطنين، ومنعت الحكومة الإمبراطور ذلك جعلت الوسيلة الوحيدة لانتقال الملكية في الجزائر شراء الأراضي من مال الخاص بالنسبة للمستوطنين[7].

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص128.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص128.

[3] نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث، **مجلة الدراسات والأبحاث**، الجزائر، ع 26 مارس 2017، ص4.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 143.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص20.

[6] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص505-506.

[7] سلوان رشيد رمضان، الاستطان الأوروبي في الجزائر 1830-1881م، مجلة جامعة تعريب للعلوم، ع4، 2014، ص

***إسماعيل أوربان**: هو شخصية فرنسية من مواليد 1812م أعلن إسلامه في 29 أفريل 1835م، تم تعينه كمترجم، كما كتب في بعض الكتب التاريخية، توفي بالجزائر 1884. ينظر: مصطفى عبيد، نظرات في جانب الإدارة لفكر توماس أوربان مهمة ساسونية لتدجين المجتمع الجزائري، المعارف، ع25، السداسي الأول 2012، ص313.

ويعتبر القرار المشيخي 22 أفريل 1863م منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتج عنه من أثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري،[1] فهو تشريعي ذو أبعاد سياسة عميقة ومن هنا يتبين أن القرار المشيخي 1863م أن له هدفا مزدوج سياسي لأن فرنسة الأراضي يقتضي إخضاعها لنظام الضريبي الفرنسي لغرض ميزانية استعمارية.[2]

سيسمح هذا القرار المشيخي للجزائريين والكولون بأهميتهم في تملك الأراضي بشكل فردي ولتسهيل عملية نقل الأراضي من الجزائريين إلى الكولون، وبعد ذلك بشهرين صدر عن مجلس الشيوخ القانون المشيخي الخاص بالملكية الأهلية وإجراءات الحصر، قانون سيناتوس كونسلت والذي جاء كرد فعل على قانون 16 جوان 1851م وتطبيقاته السلبية[3].

– قانون سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م:

يعتبر قرارا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر إذ نتج أثار سلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية،[4] إذ أقرت السلطات الفرنسية بمقتضى هذا القرار توزيع الأراضي العرش الجزائري على المستوطنين الأوروبيين.[5]

بفعل هذا المرسوم تم توزيع الأراضي بعد تحديد معالمها وتقسيمها على الأفراد في شكل ملكية الفردية إذ تسمح هذه العملية باكتشاف الأرضي الشاغرة والاستيلاء عليها وتفكيك صفوف المالكين من جهة أخرى، فالإدارة الفرنسية كانت تعرف بأن الإمكانيات الجزائريين ضعيفة في خدمة الأراضي وأيضا طبيعة السكان الواحدة أي من عائلة الواحدة، لذا قرأت الوسيلة الوحيدة لفك هذه الوحدة هو تقسيم الملكية يهدف إضعاف الجزائريين ماديا ومعنويا وزرع الفتنة والتفرقة بينهم.[6]

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص154.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان.....، ج1، المرجع السابق، ص315

[3] نادية طرشون، المرجع السابق، ص4.

[4] عبد الرحمان تنداري، العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجيلالي، سيدي بالعباس، 2017-2018، ص37.

[5] بشير عائشة الغربي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1926، مؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والاشهار، 2007، ص73.

[6] الطاهر ملاخوس، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1862م، الملتقى الوطني الأول دور العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص35.

– مضمون القانون:

جاء القانون سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م، في سبع مواد على النحو التالي:

– المادة الأولى:

إن الأراضي المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائر بصفة مستمرة منذ زمن طويل أنما هـ ملك رسمي للقبائل.

– المادة الثانية:

تحديد مناطق القبال وتوزيعها على مختلف الدواوير مع الاحتفاظ ببعض ملكيات للبلديات.

– المادة الثالثة:

يتم تنظيم إداري عمومي أشكال تحديد الأراضي القبائل وأشكال وشروط توزيعها بين الدواوير، وتبعية الأملاك التابعة للدواوير واشكال وشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية.

– المادة الرابعة:

يستمر تحصيل المستحقات والرسوم المستحقة للدوة على القائمين على المناطق القبائل، كما كانت عليها في السابق وستصدر أوامر من خلال مراسيم إمبراطورية مختلفة في شكل تنظيمات إدارية عمومية.

– المادة الخامسة:

تحتفظ الدولة بحقوقها على الملكية ممتلكات البايلك وحقوقها على ممتلكات الملك، كما تحتفظ بحقوقها في المجال العمومي كما حددته في المادة الثانية من القانون 16 جوان 1851 بما في ذلك مجال الدولة خصوصا فيما يتعلق بالأخشاب والغابات للبند الرابع من المادة الرابعة من القانون.

– المادة السادسة:

تلغي الفقرات الثانية والثالثة من المادة الرابعة عشر من قانون 16 جوان 1851م بشأن تأسيس الملكية في الجزائر في حين لا يمكن أن تشري الملكية الفردية إلا ابتداء من اليوم الذي تأسس فيه القانون من خلال استخراج عقود الملكية.

– المادة السابعة:

لا تلغي أحكام قانون 16 جوان 1851م خوصا التي تتعلق باقتراح الملكية بسبب أعمال الدولة.[1]

[1] Aodolphe Dareste, La propriété en Algérie, Loi du 16 juin 1851, sénatus, consult, 22/04/1863, Editions 2, Paris, 1864, PP 240-244

– الإجراءات التطبقية للقرار المشيخي 22 أفريل 1863م:

سلكت الأدارة الاستعمارية لتنفيذ القرار المشيخي مايلي:

– تحديد أراضي القبائل.

– توزيع هذه الاراضي بين الدواوير، وعند قيامهم بهذه الإجراءات كانت تفصل بين أراضي العرش والملك أي الأراضي الخاصة.

ومن هنا بعد إنشاء الملكية الخاصة وبعد وضع حد للملكية الجماعية الرافضة للتقسيم تأتي بعدها إنشاء الملكية الفردية والتي هي الهدف الئيسي للقرار المشيخي 1863م، إذ تم تحديد بدقة وتثبيتها بسندات غبر قابلية للطعن، إذ تمكن الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة، وينتج عن هذا تفكيك القبيلة.

وعندما بعث الحاكم العام للجزائر إلى اللجان المكلفة نص التعليمات القرار المشيخي 11-06-1863م كشف عن هدف الحقيقي للقرار، إذ نص على وجوب إنشاء الملكية الفردية والمساس بالأراضي غير قابلة للتقسيم.[1]

– الأهداف المشروع سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م:

كانت لهذا القانون 1863م غايتين أساسيتين هما:

تمثلت الغاية الأولى في تكوين الملكية الفردية، وتشكيل دوار على قاعدة بقايا القبائل المتفككة،[2] إذ يؤدي هذا الهدف على تسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين،[3] وأيضا على خلق شروط ملائمة لتوسيع المستوطنات الأوروبية

بينما تمثلت الغاية الثانية في إنشاء الملكية الفردية وفصل الفرد عن القبيلة، ولو استلزم ذلك إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الجماعية في إطار الدوار وهو دائرة إدارية لحد ما شكلها قرار مجلس الشيوخ التي استهدفت عملياته تفتيت القبائل لإزالة الحواجز أمام عمليات بيع وشراء الأراضي.[4]

---

[1] عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقة لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873م، الملتقى الوطني الأول والثاني للعقار الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص143-144.

[2] الهواري عدي، الاستعمار في الجزائر سياسة تفكيك الاقتصادي الاجتماعي، (1830- 1960)، ت م، جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة، ص78. والنشر والتوزيع، بيروت، 1983م، ص78.

[3] جلول شيتور، العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية، أعمال لملتقى الوطني الأول والثاني للعقار الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص212.

[4] الهواري عدي، المرجع السابق، ص78-79.

وهذا بمقتضى المادة 10 من القرار سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م التي رفعت الخطر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين.[1]

ومن هنا يتبين لنا القرار المشيخي 1863م كان له هدف مزدوج سياسي مالي لأن فرنسة الأراضي بمقتضى إخضاعها للنظام الضريبي الفرنسي الغرض خلق ميزانية استعمارية.[2]

تمت مصادقة على مشروع سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م ليتم الإعلان عنه يوم 22 أفريل 1863م ليحدد كيفية المحافظة على ملكية الأراضي في الجزائر.[3]

وبعد هذا القانون الوثيقة الأكثر أهمية في تاريخ الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها وترجع أهمي إلى عدة عوامل فهو من جهة يسمى يمس عمق البنية الاقتصادية للحياة الريفية، ومن جهة أخرى أدخل تحويلا جذريا على في البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري.[4]

وقد قرر نابليون ثالث أن عملية الاستيطان لكي تتم لابد أن تركز على المبادلات الحرة للأراضي بين الأهالي والمستوطنين الأوروبيين[5] موضحا الأهداف التي يسعى لها وهي:

- طمأنينة الجزائريين الذين شعرروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي.
- تقسيم أراضي القبائل وتصنيفها إلى أراضي الملك، العرش، دومين انطلاقا من التنظيم الإداري للدوار.
- إنشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية والاعتراف بها.[6]

[1] عدة بن داهة، الاستيطان.....، ج1، المرجع السابق، ص338-342.

[2] المرجع نفسه، ص342.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص136.

[4] نادية طرشون، المرجع السابق، ص3.

[5] إبراهيم لونسي، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، ، أعمال لملتقى الوطني الأول والثاني للعقار الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص144.

[6] عدة بن داهة، الاستطان...، ج1، المرجع السابق، ص324-338.

– المبحث الثالث: – قانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865م:

– قانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865م:

ظروف تأسيسه:

بعد زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر عام 1860م لاحظ طبيعة المعاناة التي لحقت بالشعب الجزائري وحاول إصلاح أحوال الأهالي عبر سياسة لم تطبق على أرض الواقع[1] حيث أصدر مرسوما في 26 نوفمبر 1860م ينص على إلغاء وزارة .... رغم معارضة المستوطنين دعوة الحكم العسكري.[2]

زد على ذلك التطورات التي حدثت بعد قانون المشيخي 1863م ومن أبرزها تعين ماكماهون حاكما عاما على الجزائريين في سبتمبر 1864م حلفا لبيلسي وتحت هذا الضغوطات، قرر نابليون الثالث زيارة الجزائر مرة ثانية ودامت من 3 ماي إلى 7 جوان 1863م،[3] وبعد عودته بعث رسالة جديدة إلى ماكماهون لخص فيها سياسة الجديدة ومن أساسيتها إدماج الشعب الجزائري حيث قال« **إن فرنسا لم تأت للقضاء على الجنس الشعب ولكن أرغب في تحسين مستواكم المعيشي مشاركتهم الحياة السياسية لبلدكم**».[4]

أمر نابليون الثالث في 14 جويلية 1865م بإصدار قانون المشيخي الذي يعتبر من أول النصوص القانونية التي فتحت الباب أمام منح الجنسية الفرنسية للجزائريين.[5]

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة على ما قبل التاريخ إلى 1962م دار المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، ص295.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل تاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص399.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص20-21.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص295.

[5] علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ت،ر، محمد يحيان، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ط2، ص405.

سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865م:

يعتبر هذا القانون الجزائريين رعايا فرنسيين إذ يفتح نابليون الثالث بهذا القانون الذي أصدره للجزائريين لكي يصبحوا مواطنين فرنسيين[1] يتميزون بنفس المميزات الفرنسيين، غير أن هذا القانون يشترط التخلي على الأحوال الشخصية الإسلامية،[2] إذ يعمل هذا القانون على أنه من مقومات الأمة الجزائرية في نفوس الجزائريين تحت الضغط الممارس عليهم، وقد كان هذا القانون غير محبب عند الكولون، ذلك أنه يعني عندهم منافسة الأهالي لهم في حقوقهم الكثيرة وكانت معارضتهم شديدة للتجنيس الفردي للمسلمين وكانت الاستفادة من ذلك بالنسبة لتجنيسهم الجماعي.[3]

– محتوى قانون 14 جويلية 1865م:

يتكون قانون المواطنة والتجنيس هذا من خمسة مواد قليلة العدد كثيرة الخطر وهي كالتالي:

– المادة الأولى:

– الأهلي الفرنسي المسلم ولكنه سيظل خاضعا لأحكام الشريعة الإسلامية.

– يمكن أن يسمح له بالخدمة في الجيش البري والبحري.

– يمكن أن يدعي إلى ممارسة وظائف مدنية بالجزائر.

– يمكن بناء على طلب منه أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي.

– المادة الثانية:

– الأهلي إسرائيلي فرنسي، ولكنه سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه.

– يمكن أن يسمح له بالخدمة في الجيش البري والبحري.

– يمكن أن يدعي إلى ممارسة الوظائف وأشغال مدنية بالجزائر.

– ويمكن على طلب منه أن يتمتع لحقوق المواطنة الفرنسية، وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي.

---

[1] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص159.

[2] صالح عقاد، الجزائر المعاصرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العليا، 1964م، ص10.

[3] مصطفى عيد، قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 جويلية 1865م، تر، تع، كتاب مجلات في تاريخ الجزائر والمغرب العربي الحديث والمعاصر، ص 20

– المادة الثالثة:

– يمكن للأجنبي الذي يثبت ثلاث سنوات إقامة بالجزائر أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي.

– المادة الرابعة:

لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المواد 1-2-3 إلا بعد بلوغ سن 21 سنة وفقا لما ينص عليه المرسوم الإمبراطور الصادر عن مجلس الدولة.

– المادة الخامسة:

شروط قبول وترقية الأهالي المسلمين والأهالي الإسرائيليين في خدمة الجيش البري والبحري.

– الوظائف والأشغال التي يتولاها الأهالي المسلمون والأهالي الإسرائيليون تكون بالجزائر.

– تكون هذه الصيغ وفق أحكام المواد 1-2-3 من قانون سيناتوس كونسلت.[1]

كان نابليون الثالث يهدف من هذا القرار غلى دمج الأهالي لإي الحضارة الفرنسية وفصلهم تماما عن هويتهم العربية الإسلامية، وقد كانت من إحياء توماس أوربان لأن نابليون الثالث كان شديد التأثر به ويظهر هذا في سياسة، إذ كان أوربان يهدف إلى دمج الفرد الجزائري وتذويبه داخل الهوية الأوروبية وليست الملكية الفردية في حد ذاتها،[2] أي أن غاية نابليون الثالث الحقيقية كانت إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي، ولقد قاطع الجزائريون هذا القانون ولم يستحب منهم للتجنيس إلا قليلون حيث أن عددهم لم يتجاوز 194 شخصا في أكتوبر 1870م.[3]

[1] المرجع نفسه، ص178-180.

[2] إبراهيم لونسي، المرجع السابق، ص146-147.

[3] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص709.

باعتبار قانون 1863م 1865م كانا وبالا على الجزائريين فإن خطة نابليون الثالث في إنشاء مملكة العربية قد فشلت وخاصة أن الكولون والحاكمين بيلسي وماكماهون أيضا كانا رافضين لسياسة نابليون الثالث[1]، إذ كانت النتائج القانون المشيخي كارثة على الجزائريين وهي أزمة المجاعة لعامي 1868م- 1869م، وأيضا الكوارث الطبيعة التي أدت إلى انخفاض عدد السكان بنصف مليون ضحية،[2] اعتبرت الإدارة العسكرية وسياستها في محاولة تجسيد المملكة العربية المسؤول الرئيسي عن الأزمة.[3]

استغل المستوطنون هذه الأوضاع مع الظروف الحرب الفرنسية البروسية وموقف المعادي ضد سياسة نابليون الثالث والمملكة العربية والعسكريين عموما،[4] وكذلك منعرجا يعجل سقوط الإمبراطور نابليون الثالث الإمبراطورية الثانية في سبتمبر 1870م.[5]

يجب الإشارة بأن القانون المشيخي الذي كتب 14 جويلية 1865م قد نشر بجريدة المبشر في 12 أوت 1865،[6] وكان الهدف من هذا القانون هو ضرب المجتمع الجزائري في وحدته وخلق الفوارق بين افراده مما يسهل على فرنسا تحقيق أهدافها الاستراتيجية الاستعمارية لإإذا كان مرسوم 22 أفريل 1863م الذي أقر الملكية الفردية وتفكيك القبيلة الجزائرية من خلال ضرب مقوماته وأسسه.[7]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص25

[2] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أرضهم، 1830- 1962م، تر، قندور عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع 2010، ص51-52.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص68.

[4] صالح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأحداث المصرية، 1993م، ص143.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2،...، المرجع السابق، ص25.

[6] محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري، 1830-1870، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2015، ص237.

[7] المرجع نفسه، ص238.

– أهداف سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865م:

– إن هذا القانون الذي أتبعته السلطات الفرنسية كانت تسعى من خلاله تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الأهداف السياسة والاقتصادية تمثلت فيما يلي:

– مسح الشخصية الجزائرية وجعل الشعب الجزائري وجعل شعب مجرد بلا هوية.

– تحطيم كيان الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.

– محو الوجود التاريخي والحضاري للشعب الجزائري من خلال تحطيم القوى المادية والروحية لذا الشعب.

– إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي وفرنسة الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا. [1]

– إقناع الجزائريين بأن فرنسا لم تأت إلى الجزار لا ضطهاد أهلها ولكن لتجلب لهم الحضارة.[2]

–موقف الجزائريين من القانون المشيخي:

تمحورت مواقف الجزائريين إزاء هذا القانون بين الرفض والتأيد فهناك من الجزائريين وهم أقلية طالبوا الجنسية الفرنسية أصبحوا مواطنين فرنسيين لهم الحقوق السياسة والمدنية التي يتمتع بها الفرنسيون أما الرافضين لهذا القانون فهم الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذي اعتبروه تحليا عن دينهم واعتداء على مقومات الشخصية الجزائرية.[3]

[1] عبد الوهاب بن خلف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، الجزائر، 2009، ط1، ص ص43-44

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص399.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص269.

الفصل الثالث:

ردود فعل الأهالي والمعمرين من سياسة نابليون الثالث

المبحث الأول: ردود فعل الأهالي.

المبحث الثاني: ردود فعل المعمرين.

المبحث الأول: ردود فعل الأهالي.

كانت كل المقاومات الشعبية نابعة من حب المجتمع الجزائري لوطنه، وقد ارتبط ذلك بالبعد الديني خلال مراحل هذه المقاومة، والتي كانت تقف وراء الطرق والزوايا الدينية، لذلك جاءت هذه المقاومات لتحافظ على مقومات المجتمع الجزائري، في حين جاء الاستعمار ليقضي عليها من خلال قضائه على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وعليه وجد ضالته في رد فعله لهذه المقاومات من خلال تسليط أشد العقوبات على المجتمع الجزائري وكان من أخطرها التهجير والنفي ابتداء من بداية المقاومة الشعبية إلى غاية آخر مقاومة منها بدون استثناء.[1]

1- ثورة الشريف محمد بن عبد الله:

انطلقت من ورقلة في النصف الثاني من عام 1851م، بقيادة الشريف محمد بن عبد الله[2] الذي ينحدر من نواحي عين تموشنت، وامتدت إلى تقرت وأقسام من ورادي مزاب وجبال عمور وأولاد نايل، وزحف المجاهدون في السنة التالية على القبائل الموالية للفرنسيين في الأغواط، والجلفة، وتغلبوا على العديد منها، ودخلوا مدينة الأغواط في نوفمبر 1852م.[3]

- مراحل مقاومة الشريف محمد بن عبد الله:

أ- مرحلة الأعداد والتحفيز للمقاومة:

بعد أن قام شريف محمد بن عبد الله بمساعدة السنوسي وأعوانه في الدعوة للمقاومة في مدينة ورقلة خاصة الحاجة لا لا الزهرة التي كانت تتبع الطريقة الشاذلي، إضافة إلى الدور الذي لعبه زعيم المخادمة عبد الله الذي دفع الناس للاعتراف بقيادة الشريف محمد بن عبد الله.[4]

---

[1] بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930، المرجع السابق، ص119.

[2] **الشريف محمد بن عبد الله**: اسمه حسب الوثائق الفرنسية إبراهيم بن أبي فارس أتم تعليمه وحفظ القرآن الكرين عينه في البداية بيجو سنة 1842م خليفة على تلمسان، لما تظاهر به من ولاء للفرنسيين، لكن سرعان ما شكوا في ولايته وأعلن ثورة ضد الفرنسيين، قم عاد بعدها إلى ورقلة لإعلان المقاومة مستغلا ظروف الثورة في فرنسا 1848م، ولقب بسلطان ورقلة وفي الوثائق الفرنسية بشريف ورقلة وشملت ثورته الأغواط (بشير بلاح، المرجع السابق، ص198.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ، ص129.

[4] بوغرارة هبة الله، مقاومة الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي الجزائري 1851- 1871م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015م، ص67.

كانت من الأسباب التي جعلت الشريف محمد بن عبد الله يختار ورقلة لتكون منطلقا لحركته، على غرار المناطق الأخرى بالجنوب الشرقي:

1- الفراغ السياسي الذي خلفه القضاء على حكم أسرة علاهم في ورقلة، فقد كان سكان ورقلة يبحثون عن زعيم سياسي قوي تتفق حوله قبائل ورقلة.

2- كانت ورقلة لا تزال غير خاضعة لحكم الاستعمار الفرنسي كبسكرة أو الزعماء المحليين الخاضعين للسيطرة الاستعمارية كبني جلاب بتقرت.[1]

3- وجود الشخصيات الداعمة له كالحاجة لالا الزهرة التي لم تتوانى عن دعمه وعبد الله بن خالد زعيم المخادمة.

4- محاولة تشتيت قوات العدو الفرنسي بين عديد المقاومات في الجزائر خاصة وأن مقاومة الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي تزامنت مع ثورة بوبغلة في بلاد القبائل.[2]

وحسب عبد الحميد زوزو فإن مقاومة الشريف محمد بن عبد الله ارتكزت على خطة مكونة من أربعة نقاط هي:

1- توطيد الشريف محمد بن عبد الله علاقته مع منطقة الزيبان ووادي سوف حيث جعل منها قاعدة خلفية لثورته تضمن له سهولة الانسحاب نحو الجنوب التونسي في حال الخناق على ثورته.

2- سعى محمد بن عبد الله إلى إضعاف سلطتهببني جلاب في وادي ريغ من خلال تغذيته للصراعات القائمة في الأسرة الحاكمة بين سلمان وابن عمه عبد الرحمن الجلالي.[3]

3- سعي الشريف محمد بن عبد الله إلى كسب ود شيوخ ورؤساء القبائل القوية لتدعيم مقاومته وتوسيع رقعتها الجغرافية من خلال الاستفادة مما لديه ومن نفوذ حتى وسع رقعة مقاومته إلى الأغواط.

4- دعاية الشريف محمد بن عبد الله لنشر مبادئ مقاومته وإظهارها على أنها حركة جهاد فعلي، من أجل طرد المستعمر الفرنسي من الجزائر.[4]

---

[1] شافوا رضوان، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة نموذجا 1844- 1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2011- 2012م، ص ص136- 137.

[2] المرجع نفسه، ص ص136- 137.

[3] بوغرارة هبة، المرجع السابق، ص68.

[4] المرجع نفسه، ص69.

ب– مرحلة القوة:

بعد أن كسب محمد بن عبد الله تعاطف القبائل وثبت الأرضية الجيدة عمل على مهاجمة المتعاونين مع الفرنسيين وكان هدفه الاستيلاء على توقرت والأغواط، وقد ظهر نشاطه في صيف 1851م بدأ أولا بتوقرت، فقد استولى على نقوسة ودخل دون حرب.

وفي أوائل 1852م هاجم الشريف الأغواط ولكن المدافعين عنه أوقفوه نواحي مزاب وفي غياب الشريف عن ورقلة حل بها أبو حفص وادعى أنه خليفة الفرنسيين عليها ولكنه لم يستطع الثبات عنها وهرب إلى تيارت تاركا ورقلة إلى الشريف.[1]

كل هذه العوامل ساعدت الشريف على افتكاك الأغواط، وكان يرد الهجمات ضباط المكاتب العربية، وفي أكتوبر احترب مع الجيش مع الجيش الفرنسي عند الأغواط بقيادة "بيلسيه"، وبعد معركة "حامية الوطيس" 4 ديسمبر 1852م اضطر الشريف إلى الخروج من الأغواط[2]، اضطر الشريف محمد بن عبد الله بعد انكساره في معركة نفوسة شمالي ورقلة خريف عام 1853م إلى اللجوء إلى منطقة الجريد بتونس شهورا، عاد شريف إلى الجزائر في سبتمبر 1854م ليستأنف جهاده لمنطقتي توقرتوورقلة، لكنه لم يدم جهاده طويلا فانسحب ثانية إلى منطقة الجريد التونسي لالتقاط أنفاسه حتى عام 1858م.[3]

ثم عاد أيضا واتجه إلى نحو منطقة توات (قرب أدرار) ثم اتجه إلى الأغواط محاولا لتحريرها، ولكنه فشل في ذلك وطردته الباشا غاسي بوبكر بن سي حمزة حاكم الأغواط حتى تمكن من محاصرته في العرق الغربي بين بوسروال وقرن الحاج (نواحي ورقلة)، واعتقله في أواخر 1861م تم تسليمه للفرنسيين الذين نفوه إلى فرنسا وأقاموا عليه الإقامة الجبرية في سجن عسكري بالساحة "ديبرفون" في جزيرة كورسيكا.[4]

ج– مرحلة الضعف:

تبدأ هذه المرحلة من 1864م من خروج محمد بن عبد الله من السجن والإقامة الجبرية بفرنسا والذي فيما بعد انتقل إلى سجن عنابة بعد به.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1 المرجع السابق، ص ص358– 359.

[2] نفسه، ص361.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص130.

[4] بوغرارة هبة الله، المرجع السابق، ص75.

ورغم هذا فقد قام ببعض الهجمات مثل هجوم 10 سبتمبر 1864م[1]، وانظم إلى ثورة ولاد سيدي الشيخ التي اندلعت 1864م، ثم إلى ثورة المقراني عام 1871م، ثم هرب إلى تونس[2]، وقد واصل محمد بن عبد الله نشاطه المتقطع ضد فرنسا في كل من تونس وليبيا والجزائر إلى أن توفي عام 1895م.[3]

– رد فعل الجزائريين على:

قد نتج عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر العديد من المواقف التي ارتبطت بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت كما رأينا في المزيد من القهر للشعب الجزائري[4] الذي ورغم هذه الإجراءات والأوضاع كان دائما في حالة مقاومة[5]، إذ كلما قررت الإدارة الفرنسية مشروعا إلا وتصدى له الجزائريون بمشروع مضاد[6] وبمزيد من الثورات والانتفاضات[7]، والتي نذكر منها:

1- ثورة منطقة القبائل 1851– 1857م:

تزعمها في البداية الأمر الثائر "الشريف بوبغلة"[8] كانت ثورته في 10 ماي 1851م إذ جمع البطل بوبغلة عشرة آلاف (10000) فارس في بلاد القبائل وكان هو على رأس هذا الجيش، فقاموا بهجوم على الجيش الفرنسي في "بجاية" حيث نتج عن هذا الهجوم خسائر كبيرة في جنود المستدمر من قتلى وجرحى.

مقاومة لالة فاطمة نسومر:

واصل أهل زواوة ثورتهم بقيادة امرأة مرابطة ولم تكن عادية وكانت تمتاز بالآداب والذكاء والجمال ولدت في 1830م في قرية أورجا التي توجد جنوب عين الحمام أبوها الشيخ محمد بن عيسى كان يعمل مقدم على

---

[1] نفسه، ص76.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص130.

[3] نفسه، ص130.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص126.

[5] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص54.

[6] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830– 1954م، منشورات وزارة المجاهدين، الأبيار، ط3، ص21.

[7] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص129.

[8] **بوبغلة:** هو الشريف بوبغلة 1810م، واسمه الحقيقي حمو محمد الأمجد بن عبد المالك لقب ببوبغلة لأنه يستعمل البغلة في مختلف تنقلاته اشتغل معلم يعلم الأطفال ويداوي المرضى بالطريقة التقليدية مما ساعده للاحتكاك بالناس وتوعيتهم بخوض معركة ضد المستعمر، وفي سنة 1851م انتبه العدو لنشاطه فأصدر أمر بالاعتقال، غادر بوبغلة سور الغزلان، من بين نشاطاته شن هجوم على قوات الضباط الفرنسي بوبريطة في 2 مارس 1851م، ما بين فترة 24 ما رس/ 4 أفريل امتدت هجوماته للقرى الخاضعة للسلطات الفرنسية، خاض معركة في جبال جرجرة وفي الأخير سقط شهيد وقطع رأسه 1854م. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص187– 188.

الزاوية الرحمانية واجهت هذه البطلة المحتلين الفرنسيين بمنطقة بني براتن سنة 1857م ثم اتجهت نحو عين الحمام حيث لقنت العدو درسا لن ينساه في معركة إيشريضن 24 جوان 1857م على رأس 7000 مقاوم ومقاومة لكن قبض عليها في هذه المعركة وفرض عليها الإقامة الجبرية في زاوية بني سليمان، وتوفيت في 1863م وعمرها 33 سنة.[1]

2- الهجرة الجزائرية:

الهجرة ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى وذلك من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو هروبا من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة.[2]

وبعدها ذاقت الجزائر سبل العيش وعم ظلم الاستعمار وما نتج عنه من جهل وفقر ومرض غادر مجموعة من أبناءها بحثا عن حياة أفضل.[3]

- أسباب الهجرة:

تعتبر سنة 1832م بداية للهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي وغيره وذلك سبب ما اقترفته الحكام العسكريين من أعمال إجرامية أمثال روفيقوراندون، ماكماهون[4]....إلخ، وما زاد الأمر سوء هو سكوت السلطات الفرنسية على هذه الأعمال الغير إنسانية.[5]

بالإضافة إلى أسباب اقتصادية وهو فقدان الجزائريين أراضيهم وإثقال كاهلهم بالضرائب وبالتالي فرضت عليهم مغادرة البلاد[6] فاختاروا الهجرة هروبا من القتل الجماعي المنظم وأيضا بسبب تلك القوانين المتعلقة بالعقار والأخطر من ذلك هو محاولة طمس الهوية الوطنية من خلال هدم المؤسسات الدينية ومحاولة محاربة

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، ط2، دس، ص117.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص317.

[3] عميراوي حميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844- 1916م)، دار المدى، الجزائر، 2009، ص ص 99- 100.

[4] عمار ملال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد القسام 1847- 1918م، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص12.

[5] جمال يحياوي، دوافع الهجرة خلال القرن 19م، ملتقى وطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 46- 47.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص39.

اللغة العربية ونشر المسيحية[1]، فلا شك أن الأساس الديني هو الدافع لرفض البقاء تحت الحكم الكافر، وبالتالي فهذه الهجرة غير إرادية حيث كانت جماعية وتارة أخرى فردية.[2]

وذكرت المصادر الفرنسية نقلا عن بشير بلاح أن كثير من العائلات الجزائرية بمساعدة شيوخ الطريقة الرحمانية إلى سوريا ثم تلتها هجرة أعداد هامة من العائلات الزواوية (القبائلية) عام 1857م نحو سوريا ولما وصلت ديون الأهالي إلى 2500000 فرنك أدت إلى هجرة كبيرة اتجاه المغرب سنة 1861م، ولما فشلت ثورة 1871م التي قمنا بالتحدث عنها والتي أدت إلى هجرة جماعية كبية اتجاه البلاد العربية، ويبدو لنا أن الجزائريين قد أحسوا بأنهم مساجين في بلادهم لذلك هاجروا وهذا لا يعني بأن الذين لم يهاجروا كانوا راضين بالوضع المعاش لكن الظروف المادية لا تسمح لهم بذلك يعني بأن الهجرة لم تكن عامة وشاملة، ولقد كانت الهجرات تتم على مراحل إلى تونس ومنها إلى طرابلس ثم إلى بيروت ومنها يتوزع المهاجرون في بلاد الشام.[3]

وفي 1853م قررت السلطات الفرنسية القيام بغزو جبال جرجرة، ونجحت في استمالة 29 شخصا من كبار قرات بوبغلة، واستلام 13 من رفقائه وفي السنة الموالية جند راندون حملة كبيرة حاول بوبغلة التصدي لها في بني عباس، ورغم نجاحه في ذلك إلا أنه وعند عودته حوصر وأصيب فحاول الفرار لكنهم قبضوا عليه وقتلوه.[4]

واصل أهل زواوة ثورتهم بقيادة امرأة مرابطة ولم تكن فاطمة عادية ولكنها كانت تمتاز بالأدب والذكاء والجمال[5] ولدت نسومر في 1830م في قرية أورجا التي توجد جنوب عين الحمام، أبوها الشيخ محمد بن عيسى كان يعمل مقدم على الزاوية الرحمانية.[6]

واجهت هذه البدالة المحتلين الفرنسيين بمنطقة بني براتن[7] سنة 1857 ثم اتجهت نحو عين الحمام حيث لقنت العدو درسا لن ينساه في معركة ايشريضن 24 جوان 1857م[8]، على رأس 7000 مقاوم ومقاومة،

---

[1] جمال يحياوي، المرجع السابق، ص ص 47- 52.

[2] عيراوي حميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص149.

[3] بشيخ عائشة، شيخ فاطمة، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830- 1900م، جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، 2012- 2013م، ص ص 78- 79.

[4] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، ط2، دس، ص117.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص352.

[6] بن نعيمة (عبد المجيد) وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830- 1954م، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، 2007، ص102.

[7] المرجع نفسه، ص271.

[8] مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007، ص 98- 99.

لكن قبض عليها في هذه المعركة وفرض عليها الإقامة الجبرية في زاوية بني سليمان وتوفيت في1863م وعمرها 33سنة.[1]

يبدوا لنا أن هذه المجاهدة برهنت على قدرة المرأة الجزائرية للتضحية في سبيل الوطن ومقاومة المحتل دون خوف.

2 – مقاومة أولاد سيد الشيخ 1864– 1871م:

استقر أولاد سيدي الشيخ* بواحة الأبيض سيد الشيخ في الجنوب الوهراني في الق19م[2] وقد اندلعت ثورتهم لعدة أسباب:

- الظلم الاستعماري.
- اعتداء جنود الصبايحية التابعين للمكتب العربي بالبيض على سي فوضيل كاتب سي سليمان.[3]
- إلغاء لقب الخليفة واستبداله بمنصب الباشاغا[4]، وقد امتد لهيب هذه الثورة حتى الصحراء في الجنوب بسبب الظلم والتعدي على عقيدة الجزائريين وحرماتهم واتخاذ سياسة البطش والتقتيل اتجاه المسلمين[5]. وفرض ضرائب ثقيلة على أولاد سيد الشيخ بالإضافة إلى مصادرة أراضيهم وأملاكهم العقارية وتعيين قواد في البيض سيد الشيخ دون استشارة سي سليمان مما أثار غضبه.[6]

تمثلت هذه المقاومة في مرحلتان، فالمرحلة الأولى من 1864– 1867م، ففي 8 أفريل 1864م اندلعت المقاومة في جنوب وهران بقيادة سي سليمان بن حمزة، حيث هاجم القوات الفرنسية المتمركزة بهضبة "عويتن بوبكر" بقيادة حاكم تيارت بوبريط Boubrit التقى الطرفان في معركة قتل فيها سليمان بن حمزة فبعد مقتل هذا الأخير خلفه محمد بن حمزة الذي واصل المعركة.

---

[1] لونيسي رابح، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989م، دار المعرفة، الجزائر، ج2، 2010، ص77.

* أسرة دينية تتمتع بالسلطة والنفوذ في عمالة وهران وكان لها زاوية مشهورة يشرف عليها (سي حمزة) أحد أعيان الأسرة وكان يريد أن يصبح خليفة في جنوب وهران لذل استغلته السلطات فأصبح لعبة بين أيديهم فقررت زوجته التخلص منه عن طريق السم وتولى بعده ابنه سليمان. انظر: الصديق (محمد صالح)، المرجع السابق، ص72.

[2] بلاح بشير، المرجع السابق، ص130.

[3] عمورة عمار، المرجع السابق، ص154.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص32.

[5] العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في ق19م، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

[6] مياسي إبراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص143.

وبمجيء الخريف بلغت المقاومة التل الوهراني فاتصل بالقبائل المجاورة واستجاب له سكان جبال عمور، وأولاد يعقوب، وأولاد مختار بالمدية وقاموا بهجوم ضد القوات الفرنسية، خاضوا عدة معارك في تيارت وبلعباس، استشهد على إثرها محمد بن حمزة يوم: 1865/02/04م، وبعده تولى القيادة أخوه أحمد الذي واصل الكفاح طيلة سنة 1866م، ففي ربيع 1866م امتدت المقاومة إلى الواحات الجنوبية ومن هناك لجأ إلى داخل الحدود المغربية[1]، أما المرحلةالثانية 1867- 1881م والتي بدأت برجوع ابن أخيه سي الأعلى إلى الجزائر في جوان 1867م الذي أعاد للمقاومة نشاطها متخذا من المنيعة مركز لمهاجمة أعداد المقاومة من الموالين لفرنسا.[2]

وفي فيفري 1869م ظهر سي الأعلى بقواته في عين ماضي والمنيعة وتلقى دعم سكان الأغواط ومتليلي، فتفاقمت المقاومة بمساعدة سكان بني ميزاب، ومن أشهر المعارك التي قادها في هذه الثورة معركة سبتمبر 1871م.[3]

3- ثورة بوشوشة 1869- 1874م:

بدا بوشوشة* وقد كان على قوة كبيرة مع أتباعه إذ بايعه سكان الواحات الجنوبية وبايعه الشعابنة وامتدت حركته من ورقلة ومنها أخذ يهاجم خصومه وأعوان الفرنسيين فتحرك معظم سكان الجنوب بعد سيطر على كل من متليلي والمنيعة وبعد أن سيطر بوشوشة على ورقلة عين عليها "ابن ناصر بن شهرة" آغا وجعل منها قاعدة له في حركته الثورية.[4]

في 13 ماي وصل بوشوشة إلى تقرت أمام باب عيسى ففتحت المدينة أبوابها وبقي بتقرت إلى غاية 21 ماي، قبل أن يعين عليها بوشمال بن قوبي آغا عليها، واتجه بعد ذلك إلى عين صالح ليجمع الأنصار، فصار له قاعدتان هامتان وهما: ورقلة وتقرت.

وبعد أن اطمئن على أتباعه هناك عاد بشوشة إلى ورقلة وقسم قواته إلى ثلاث فرق:

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، 1996، ص ص 173- 174.

[2] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص 152- 154.

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تر: محمد المعراجي، الجزائر، منشورات ANEO، 2008، ص198.

[*] **بوشوشة**: كان بوشوشة ضمن جماعة المداقنة التي تأسست في تيديكلت عام 1869م، واسمه الحقيقي أحمد بن تومي بن إبراهيم ويدعى بوشوشة أي الفارس، ولد بقرية الفيشة بجبال عمور، مارس في صغره مهنة الرعي مما جعله يتصف بالشجاعة. ينظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص219.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص ص219- 220.

- فرقة اتجهت على تاجرونة غرب الأغواط.
- فرقة اتجهت إلى الشبكة شمال ميزاب.
- فرقة بقيادته هو أغار بها على قطعان سكان غرداية وبريان وتاجرونة.

وفي 09 جانفي التحم بالقوات الفرنسية واستولى الفرنسيون على معظم زمالة بوشوشة[1] وعلى إثر هذا افترق الثوار وبوشوشة، اتجه هو إلى الجنوب الغربي وانفصل عنه الشعابنة واتجهوا إلى عين طيبة في الجنوب، وانفصل عنه صهره سي الزوبير واتجه إلى عين صالح.

وفي نهاية المقاومة وقع بوشوشة أسيرا لأعوان فرنسا وأودع السجن شهور ثم صدر عليه الحكم بالإعدام في 29 جوان 1875م.[2]

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق،ص ص221- 224.

[2] نفسه، ص 225- 226.

– المبحث الثاني: ردود فعل المعمرين:

1– ردود فعل المستوطنين من سياسة نابليون:

بالرغم أن سياسة الإمبراطور نابليون لم تكن لصالح الجزائريين، بل كانت لا تخدم إلا مصالح فرنسا والمستوطنين الأوروبيين بالجزائر، إلا أنها اصطدمت بالمستوطنين الذين هاجموا نابليون وسياسته ورفضوها رفضا قاطعا، لأن هدفهم هو جعل الجزائر إقطاعية وأن يكونوا هم فيها طبقة بورجوازية يكونون فيها أسيادا.[1]

ونجد بأن هذه المعارضة الأوروبية في الجزائر لنظام نابليون ابتداءا من إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات 1860م بشكل عنيف متخذة شكلين من أشكال النضال:

- الاستقلال الذاتي.
- الإدماج.

لكن أن المطلب الحقيقي لهذه المعارضة هو المطالبة بعودة النظام المدني والتمثيل النيابي، وقد كان لهذه المعارضة أشخاص الذين لعبوا دورا هاما فيها، منهم المطرودون إلى الجزائر في عهد الإمبراطورية، بعد ثورة 1848م، والجمهوريين والديمقراطيين المطرودون في عهد الإمبراطورية الذين نظموا ونشطوا هذه المعارضة.[2]

ومن جموع المعارضين نجد "أوربيو" الذي أعلن عن معارضته الشديدة لفكرة المملكة العربية أو الإدماج وشنوا حملة كبيرة من المسخ والتشويه لسياسة الإمبراطور وتصدوا لعرقلتها بكل الطرق.[3]

وفي سنة 1860م نشأت فكرة الاستقلال الذاتي، وبدأ الهجم على السياسة النابليونية بوضوح، وفي سنة 1862 16 جوان استدعي السينات للضطلاع على عريضة مقدمة إليه من الجزائر تحمل 2000 توقيع وتحمل مطالب استقلالية وأخرى إدماجية نها:

- إنشاء غرفة كلونيالية انتخابية يكون مقرها مدينة الجزائر وأعضائها يمثلون المقاطعات الثلاث بالتساوي.
- انتخاب المجالس البلدية وتنظيم البلدية حتى في التراب العسكري.
- دمج القضاء الفرنسي ودمج الدواوين الوزارية وإنشاء هيئات التحكم فيما يخص الجزائر.[4]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص23.

[2] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870– 1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1984م، ص25.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص23.

[4] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص25.

نجد أيضا بيسلي قد تذمر من سياسة نابليون الثالث وجاء موقفه هذا بعد الرسالة التي وجهها إليه سنة 1863م، التي طرح فيها نابليون سياسته والذي أقيل عن منصبه وتم تبديله بالجنرال ماكماهوف الذي كان أيضا له نفس الموقف وانتقدوا كل الذي لهم علاقة بسياسة نابليون على أمثال أوريان.[1]

بحلول سنة 1864م وبعد الإعلان عن فكرة المملكة العربية، أرسل المعمرون مندوبين عنهم إلى فرنسا وبقيت مطالبهم دون رد عليها، ومع ذلك فقد استقبل نابليون عند زيارته للجزائر سنة 1865م بحفاوة وكانوا ينتظرون منه الكثير، لكنه خيب أملهم عندما طلب منهم أن يعاملوا العرب كإخوة وأحدث برسالته كماهون الحاكم العام 20 جوان 1865م هيجانا لديهم.[2]

إن المعمرين لم يكونوا يتوقعوا ذلك لا سيما بعد المطالب التي لم يرد عليها، فأخذت العرائض تتداول والاجتماعات تنظم والرغبات تتقدم من طرف المجالس العامة، كما أخذت الكراسات والصحف تحارب علانية سياسة الإمبراطور، كما شكلت لجان الدفاع في مدينة الجزائر وكل هذا لم يغير من سياسة الامبراطور.[3]

وبسبب هذه السياسة أدت إلى مجاعة سنتي 1867م 1868م نتيجة اتباع سياسة الأرض المحروقة[4]، وبعد هذه الأزمة التي حدثت حمل المعمرون هذا النظام المسؤولية (الشيوعية) الملكية المشتركة للأرض وكانت الحجة لهم، وأخذوا يشيعون تنظيم الملكية الفردية وتسهيل انتقالها هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى ازدهار الجزائر.[5]

من جهتها شنت الصحافة في الجزائر حملات واسعة معادية للنظام، واشتدت المعارضة ضد النظام النابليوني في فرنسا نفسها من طرف الطبقة العاملة والجمهوريين، فوجد المعارضون في الجزائر مساندا لهم ونصيرا، فنجد جول سيمون يدافع عن المعمرين ثم تكونت مجموعة من النواب في الجهاز التشريعي من بينهم (جول فافر، لانجوينيس، جول سيمون، غارني) وقدمت هذه المجموعة مشروع رفضه الجهاز بـ 18 صوتا مقابل 22 صوتا يوم 16 جويلية 1868م.[6]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص23.

[2] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، المرجع السابق،ص ص25- 26.

[3] نفسه، ص26.

[4] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، ذخائر المغرب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص17.

[5] صالح عباد، المرجع السابق، ص26.

[6] نفسه، ص26.

وبعد الأزمات التي حدثت في الجزائر كما ذكرنا سابقا وحمل المعمرون النظام مسؤولية ذلك، وأخذوا يشيعون أن نظام المملكة الفردية وتسهيل انتقال الملكية هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى ازدهار الجزائر، فأرسلت لجنة لتحقيق في الوضع الاقتصادي للجزائر التي وصلت في 19 أفريل 1868م التي تحولت فيما بعد إلى لجنة تحقيق عامة[1]، مما زاد إلحاح المعمرين الذي قدموا لهم مطالبهم في عرائض ورسائل وأهم هذه العرائض:

1- عريضة سكان قسنطينة 19 جوان: وقد احتوت المطالب التالية:

- إعادة الحقوق السياسية للفرنسيين في التمثيل النيابي.
- تعميم الإدارة المدنية إلا في حالة الطوارئ.

أما مطالب سكان الجزائر المقدمة يوم 15 جويلية 1868م فكانت أكثر تفصيلا وشمولا ومن مطالها:

- استبدال النظام العسكري بالنظام المدني.
- رفع عمال العمالات إلى وزارة الداخلية.
- إعداة الجيش إلى دوره الطبيعي.
- إلغاء القيادات المسندة للأهالي والجباية المباشرة للضرائب.
- إلغاء البلديات المزدوجة أو الأهلية التي تدعم المكاتب العربية.
- إقامة الملكية الفردية والدعوة إلى الهجرة.
- تنظيم مخطط الاستيطان.[2]

يبدوا أن الامبراطور لم يقتنع بتقرير هذه اللجنة ونتائج أعمالها فألف لجنة تحقيق أخرى يوم 05 ماي 1869م برئاسة الجنرال راندون الحاكم العام السابق، فقامت بتحقيق طويل دام أسابيع وأعدت مشروعا لإقامة النظام المدني بالجزائر والمستوطنين الأوروبيين، ووافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسة مارس 1870م[3]، وقدم المعمرون لهذه اللجنة أيضا عرائض وبعض الرسائل توضح مطالب المعمرين التي كانت ترتكز على الادماج ثم عريضة من 3650 ساكنا من مقاطعة قسنطينة إلى الجهاز التشريعي في نوفمبر 1869م من

[1] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص27.

[2] نفسه، ص27.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص24.

فرنسيي الجزائر إلى السلك الانتخابي لفرنسا، الجزائر 1869م، عريضة أخرى موجهة إلى مجلس الشيوخ حول مشروع دستور الجزائر.[1]

وقد احتوى مشروع هذه اللجنة على مطالب أهمها:

- إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية.
- إقامة حكم وإدارة مدنية.
- إخضاع الأهالي للمحاكم الزجرية الفرنسية.
- تجنيس اليهود الجماعي الذي صدر قرار تطبيقه يوم 14 أفريل 1870م.[2]

كل هذا مهد إلى سيطرة المعمرين على الأوضاع ومهد لظهور نظام مدني والذي لقي ترحيبا من الحزب الليبرالي سنة 1870م، وانتهاء النظام العسكري وقد رحب المستوطنون الأوروبيون بذلك لأن ذلك كان لهم حاجزا أمام طموحاتهم رغم كل ما وصوا إليه.[3]

[1] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص28.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص24.

[3] نفسه، ص27.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال العهد الإمبراطوري 1852-1870م، كان لنا أن تطرقنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والقراءات لهذه السياسة التي اختلفت باختلاف المكان والزمان فبداية من انتهاء ملكية لويس فيليب وقيام الجمهورية الثانية مطلع عام 1848م، ثم انتهاء هذه الأخيرة لتحل محلها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون بونابرت الثالث أوائل عام 1852م الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر خلال الفترة 1852- 1870م، وكانت أهم هذه الاستنتاجات ما يلي:

1- يتضح لنا أن نابليون بونابرت عمل على كسب ولاء الأهالي والمعمرين في آن واحد من خلال فكرة المملكة العربية أو ما يسمى الإدماج.

2- في هذه المرحلة استرجع العسكريون نفوذهم بقيادة الحاكم العام راندون والتي امتدت فترته من 1852 إلى 1858م والذي شهدت فترة حكمه توسع في حركة الاستيطان وتشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر وظهور الشركات الرأسمالية من أجل الاستيطان، واغتصاب الأراضي إضافة إلى تطور المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية.

3- إلغاء نابليون الثالث الحكم العسكري بالجزائر وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات وكان ذلك يوم 24 جوان 1858م.

4- تم إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات والتي دامت مدتها سنتين 1858- 1860م، والتي شهدت محاولة نابليون تطبيق سياسة الإدماج وعين عليها ابن أخيه جيروم ثم خلفه شاسلو لوبا الذي ألغى القضاء الإسلامي وخدم المعمرين من خلال إنشاء 17 قرية استيطانية.

5- نجد في هذه الفترة 1858- 1860م معاضة العسكريين وضباط المكاتب العربية لهذه السياسة فتم إلغائها يوم 26 نوفمبر 1860م.

6- نجد أن نابليون قام بتعيين بيسلي الذي أعاد النظام العسكري وكان قد نهج نفس مسلك راندون بخصوص مصادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية والذي قابله موقف مستشاري نابليون من بينهم إسماعيل أوربان الذي كان له دور في تغيير سياسة نابليون من خلال فكرة سياسة المملكة العربية.

7- تعيين ماكماهون خلفا لبيسلي في سبتمبر 1864م.

8- نستنتج بأن نابليون الثالث كانت لديه مشاريع كبرى من أجل السيطرة على الوضع بالجزائر ومن هذه المشاريع نجد المملكة العربية، ثم مشروع سيناتوس كونسيلت 1863م ثم يليه مشروع سيناتوس

كونسيلت 1865م، وكل هذه المشاريع كان لها أهداف تصب في مصلحته وفي مصلحة المشروع الاستعماري.

9- نستنتج أيضا بأنه كان هناك ردود فعل لهذه السياسة منذ بدايتها فنجد ردود فعل الأهالي من جهة على غرار الثورات والهجرة ومن جهة أخرى نجد ردود فعل المعمرين التي تمثلت في عرائض ومواقف لعل أبرزها ردود فعل على مشروع المملكة العربية والقوانين الأخرى.

10- انتهت سياسة نابليون الثالث بعد وقوعه في معركة سيدان على يد الألمان وتظهر ما يسمى بالجمهورية الثالثة.

الـملاحــق

الملحق رقم 01: النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 باللغة العربية.

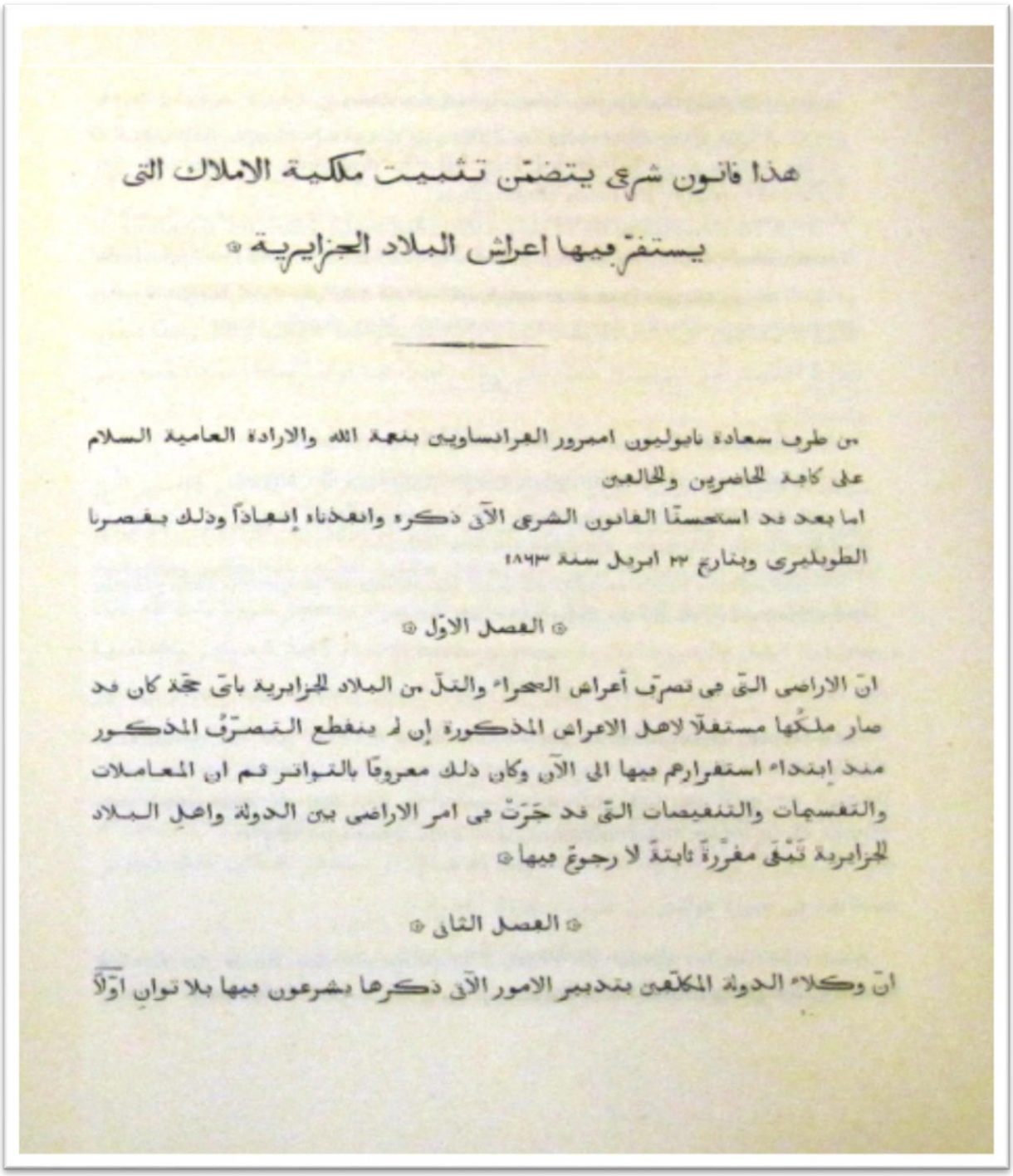

هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والخالفين
اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانعذناه إنعاداً وذلك بقصرنا
الطوبلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجة كان فد
صار ملكُها مستقلًا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّفُ المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفًا بالتواتر ثم ان المعاملات
والتقسيمات والتنفيصات التي فد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد
الجزايرية تَبْقى مقرّرةً ثابتةً لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

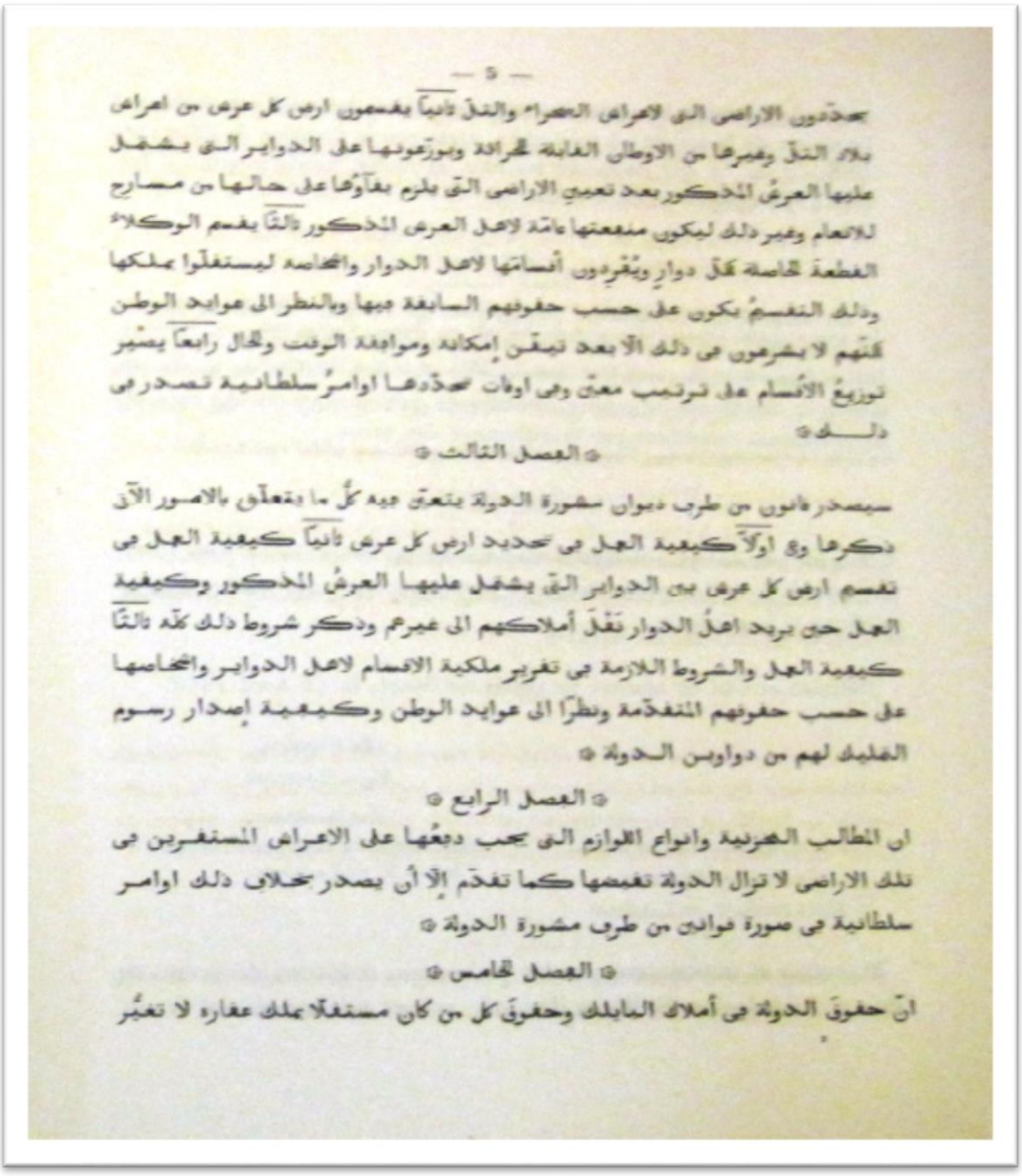

— 5 —

يحدّدون الاراضي التي للاعراب الحمراء والنذل ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراب بلاد النذل وغيرها من الاوطان الغابة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتمل عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوارٍ ويُفرزون أقسامها لاهل الدوار والخاصة ليستغلّوا ملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لكنّهم لا يشرعون في ذلك الّا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يشير توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعلق فيه كلّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر وانحاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظرًا الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

اي المطالب العرفية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراب المستغرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة في أملاك المالك وحقوقَ كل من كان مستغلًا بملك عقاره لا تغيّر

المرجع:

-صالح حمير، السياسة.....، المرجع السابق، ص313-314.

– الملحق رقم 02: النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 باللغة الفرنسية.

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

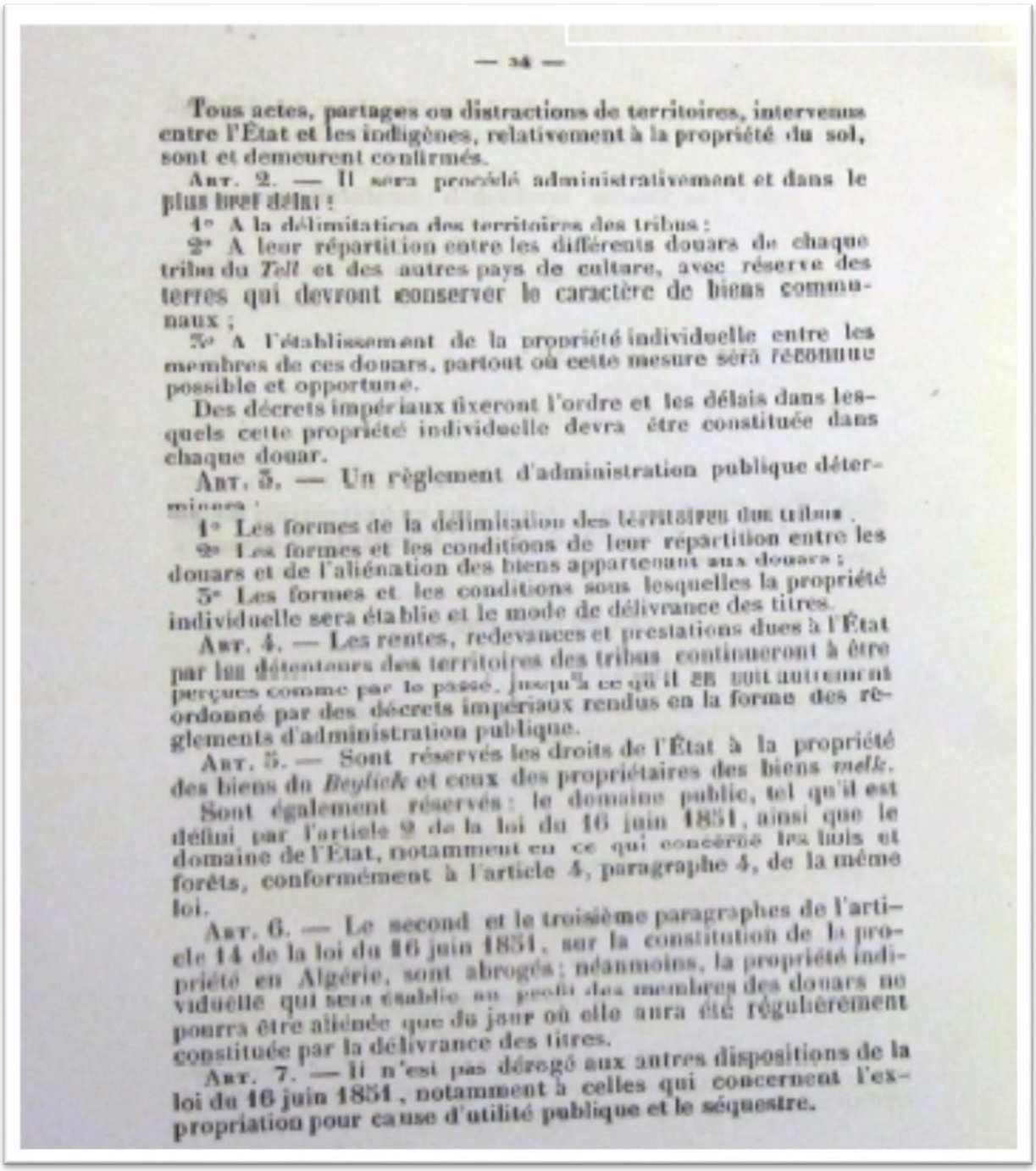

— 34 —

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART. 3. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

المرجع

– صالح حمير، السياسة،.....، المرجع السابق، ص316–317.

الملحق 03: مخطط يوضح زيادة عدد الدواوير بعد تطبيق قانون سيناتوس كونسمت1863 م.

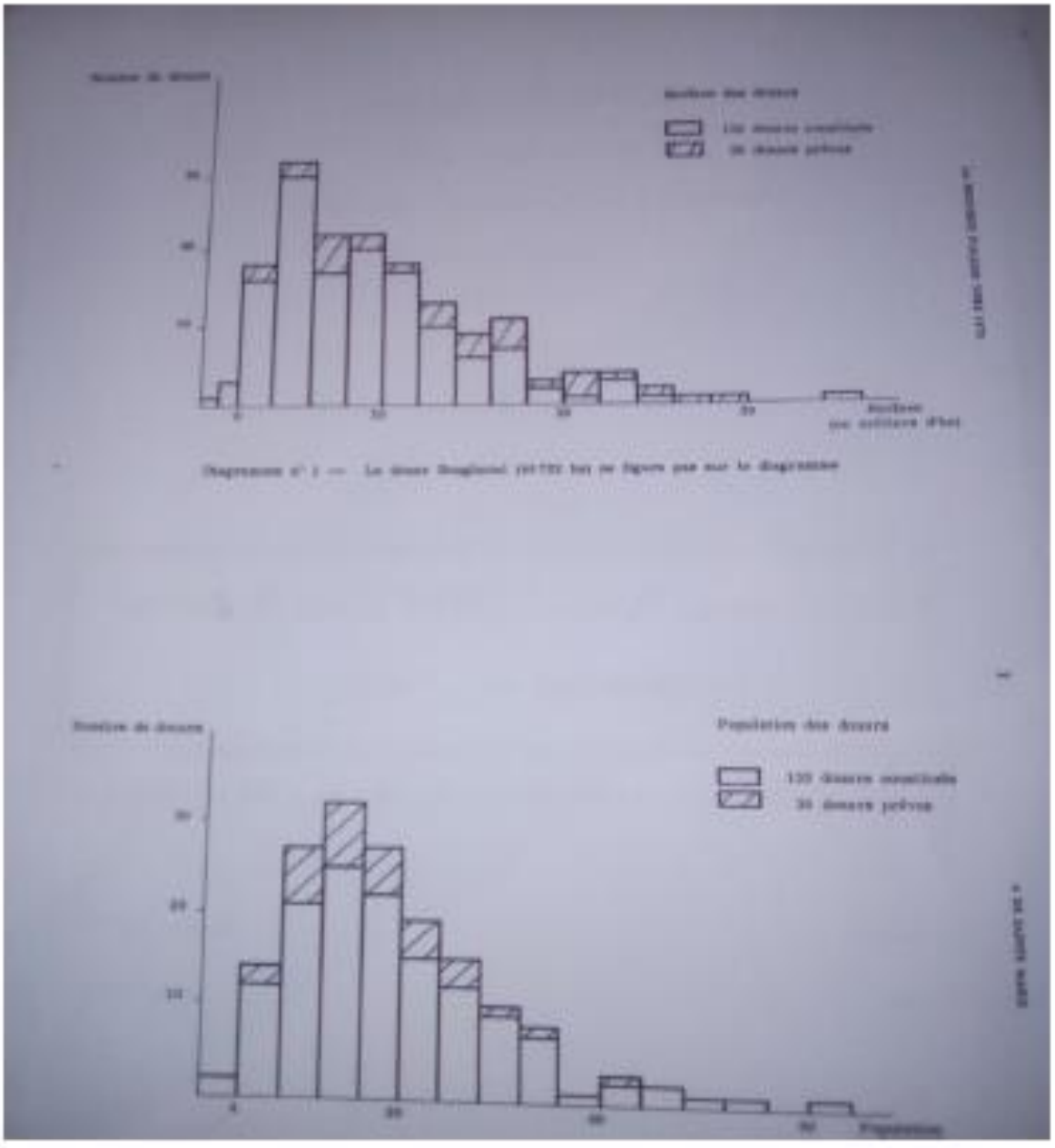

المرجع:

- Alain Sainte-marie , Op.Cit, P44 :

– الملحق 04 :رسالة نابليون إلى الماريشال بيليسي.

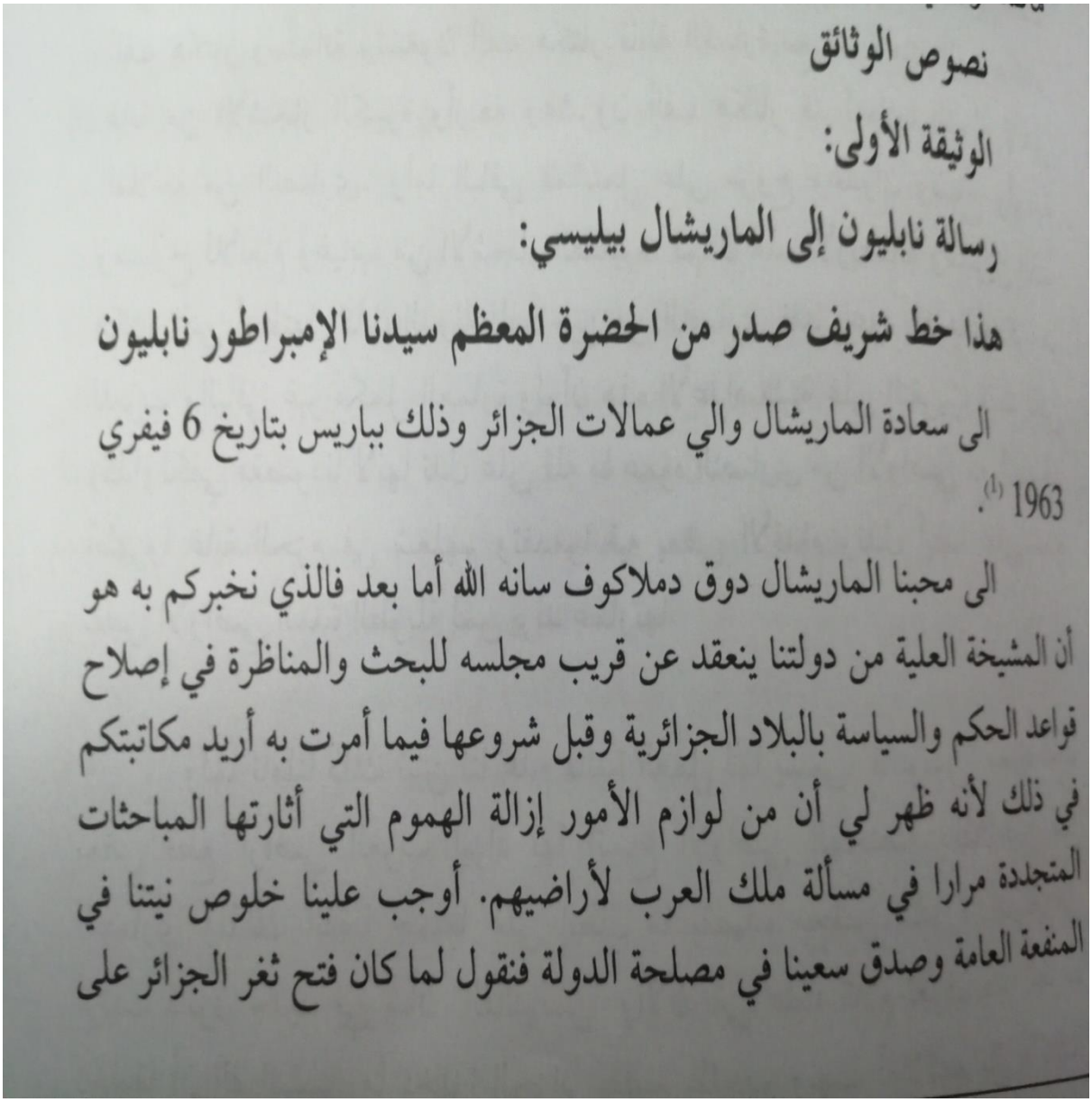

نصوص الوثائق

الوثيقة الأولى:

رسالة نابليون إلى الماريشال بيليسي:

هذا خط شريف صدر من الحضرة المعظم سيدنا الإمبراطور نابليون الى سعادة الماريشال والي عمالات الجزائر وذلك بباريس بتاريخ 6 فيفري 1963 (1).

الى محبنا الماريشال دوق دملاكوف سانه الله أما بعد فالذي نخبركم به هو أن المشيخة العلية من دولتنا ينعقد عن قريب مجلسه للبحث والمناظرة في إصلاح قواعد الحكم والسياسة بالبلاد الجزائرية وقبل شروعها فيما أمرت به أريد مكاتبتكم في ذلك لأنه ظهر لي أن من لوازم الأمور إزالة الهموم التي أثارتها المباحثات المتجددة مرارا في مسألة ملك العرب لأراضيهم. أوجب علينا خلوص نيتنا في المنفعة العامة وصدق سعينا في مصلحة الدولة فنقول لما كان فتح ثغر الجزائر على

يد الفرنسيين تحت حكم سلطان من أسلافنا عاهدوا المسلمين هناك في أن الدولة الفرنسية لا تتعرض لهم في دينهم ولا في أملاكهم ولما كان هذا العهد وثيقا لازما علينا نريد الوفاء به تشرفا وافتخارا كما وفينا بجميع العهود التي انعقدت على يد السلاطين من قبل وهذا فعلناه في حق الأمير عبد القادر بن محيى الدين ولوكان أمر العدل والإنصاف معدوما عندنا نعوذ بالله من ذلك فلا بد لنا من إقرار الأملاك بيد حايزيها والمتصرفين بها لتبقى لهم ملكا مطلقا لأن مرادنا خير العباد في عمالات الجزائر وعافية البلاد. وكيف يتحقق لدينا دوام السلم في ناحية مادام الخوف والقلق نازلا بقلوب أهلها في شأن ما يملكون من العقار. وكيف يمكن فيها التمدن والعمران إذا كان أكثر أطرافها وأكنافها قليلة القيمة لأجل المشقة الواقعة لأصحاب الأملاك في بيعها ورهنها. وكيف تكثر الجباية ويزيد مدخول الدولة مع قلة قيمة الأملاك التي هي معدة لثروتها. وأما حقيقة الأمر فهو أنه في البلاد الجزائرية ثلاثة آلاف ألف عرب ومائتا ألف نصراني منهم مائة وخمسون ألف فرنسيس. ثم إن بلاد التل جملة مساحتها أربعة عشر ألف هكتار والمعمور الذي في حوز المسلمين ألف ألف هكتار وستمائة وتسعون ألف هكتار قابلة العمارة مع ثمان مائة ألف هكتار غابة من الأشجار الكبيرة وأربعة وعشرون ألف هكتار قد أعطتها الدولة لأهل الفلاحة من النصارى. وأما الباقي فمشتمل على مروج وغدران وسباخ وأودية ومسارح للأنعام وغياب من الأشجار الصغيرة. ثم ان هذه الأربعمائة وعشرين ألف هكتار التي أعطتها (كذا) الدولة للفلاحين من النصارى فقد باعوا أكثرها أو كروها للعرب والباقي غير مكمل العمارة ولوأن هذه الأعداد مثبتة على التقريب فقط لكن (كذا) تكفي مقصودنا لأنها تدل على قلة ما عمره النصارى من الأراضي مع أنهم قد أظهروا غاية الحزم في شغلهم وتقدموا فيه بعض الأقدام وتدل أيضا على عدم نقص الاراضي المدة الطويلة لمن يريد عمارتها.

ولما تأملنا ذلك تبين لنا عدم فائدة العمل لما يسمى "فانتونمن" معناه أخذ بعض قطع أراضي العرب ليزاد بها اتساع الأراضي المختصة بالفلاحين من النصارى ولذلك اتفقنا جميعا على إبطال ما يقصده مجلس مشورة الدولة من ترتيب قانون جديد في شأن "الفانتونمن" والآن بقي علينا كلام تعرف منه العرب تحقيقا أن الفرانسيس ما دخلوا الجزائر بقصد ظلمهم ونهب أملاكهم بل لانتشار فوائد التمدن بين المسلمين. وأما التمدن فمن شروطه اللازمة رعاية حقوق كل

واحد من الناس. ولو قيل أن العرب لا حقوق لهم في ملك أراضيهم وأن سلطانهم فيما مضى من الزمن هو مالك الأراضي وأننا ورثنا منه ملكها بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية أساسها كبير الترك إن ذلك محال ولو كان قصد الدولة إنجاز هذا الأمر المكروه وجب عليها أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم وتشريدهم الى الصحراء كما وقع للأجيال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية حين دخلها بعض أمم النصارى في القرن الماضية شردوهم من البلاد المعمرون الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للإنسانية وغير ممكن في زماننا فنطلب الآن الوسائل لإصلاح خاطر العرب وإمالة قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة في بعض أمور الفلاحة. وقد علمنا أن قانون من قوانين شرعنا مؤرخ في سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب في أملاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتنفيذها والآن يلزم علينا الخروج من هذا المجال، المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب. ونبدأ بالنظر في أوطان الأعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدواوير حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الأملاك وتعيينها لأصحابها شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ثم عند اقرار العرب في أملاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التعرف فيها كما يشاؤون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما إن شاء الله وذلك أنفع من القهر في تأليف قلوب العرب وإصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا. ثم إن بلاد الجزائر مساحتها واسعة جدا والمحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة فللإنسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوائده وحاجاته. أما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الإشتغال بما سهل من أمر الحراثة. أما النصارى المميزين بالفهم والنشاط في العمل فلهم جلب المنافع من الغياب (كذا) والمعادن، وتطوير المياه والغدران وحفر القنوات والاخذ بالاسباب الجديدة المستحسنة في إصلاح أمر الفلاحة، وإنشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقي الحراثة، أو مصاحبة لها. وأما الدولة فلها النظر والعمل في المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد بإحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فائدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل في

معاملتهم وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات التي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوائد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها في تعمير البلاد بإقامة القرى الجديدة وإصراف مالها في جلب السكان إليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر في حال المساكين الذين أنعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم. ومما ذكرنا تفهم يا محبنا الماريشال مقصودنا في شأن الجزائر توضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم كولونية يعني مأوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرنساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة لأني أمبرور العرب وأمبرور الفرانساويين معا. وهذا كلامنا قد فهمت معناه واستحسنته كما استحسنه الماريشال وزير الحرب وأعيان الناس الذين باشروا الحرب في ذلك الإقليم. وكلهم تيقنوا بحصول مملكة الجزائر على الخير والعافية كما اتفقوا في ميل قلوبهم الى العرب. ولذلك قد أمرت الماريشال راندون بترتيب قانون جديد ينظر فيه مجلس مشورة دولتنا ومن أهم الفصول التي يشتمل عليها القانون المشار إليه الفصل الذي معناه أن الأعراش وفرقات أعراش لها ملك مطلق في الأوطان التي استقروا فيها وانتفعوا بها أبا عن جد بحجة ما. ثم إن هذا القانون الجديد لا عمل به فيما مضى ولا يمنع الدولة من التصدي في الخدمات المفيدة لجمهور الناس حيث لا يبطل ما شرع في فرانسه من جواز سوم الدولة للرعايا بيع أملاكهم كلما يدعيها الى ذلك المصلحة العامة والآن نريد أن تبعثني المكتوبات المختصة بأمور الأعراش وأعدادهم وما يناسب ذلك يسهل شغل المشورة المذكورة بالاطلاع عليها. هذا ما مني اليك محبنا الماريشال حفظك الله ودمتم بخير وسلام.

المرجع :

– يحي بوعزيز، كفاح الجزائر....، المرجع السابق، ص129–132.

الملحق رقم05: المناطق التي اقترحها نابليون للتوطن الاستعماري بالجزائر من رسالته إلى ماكماهون.

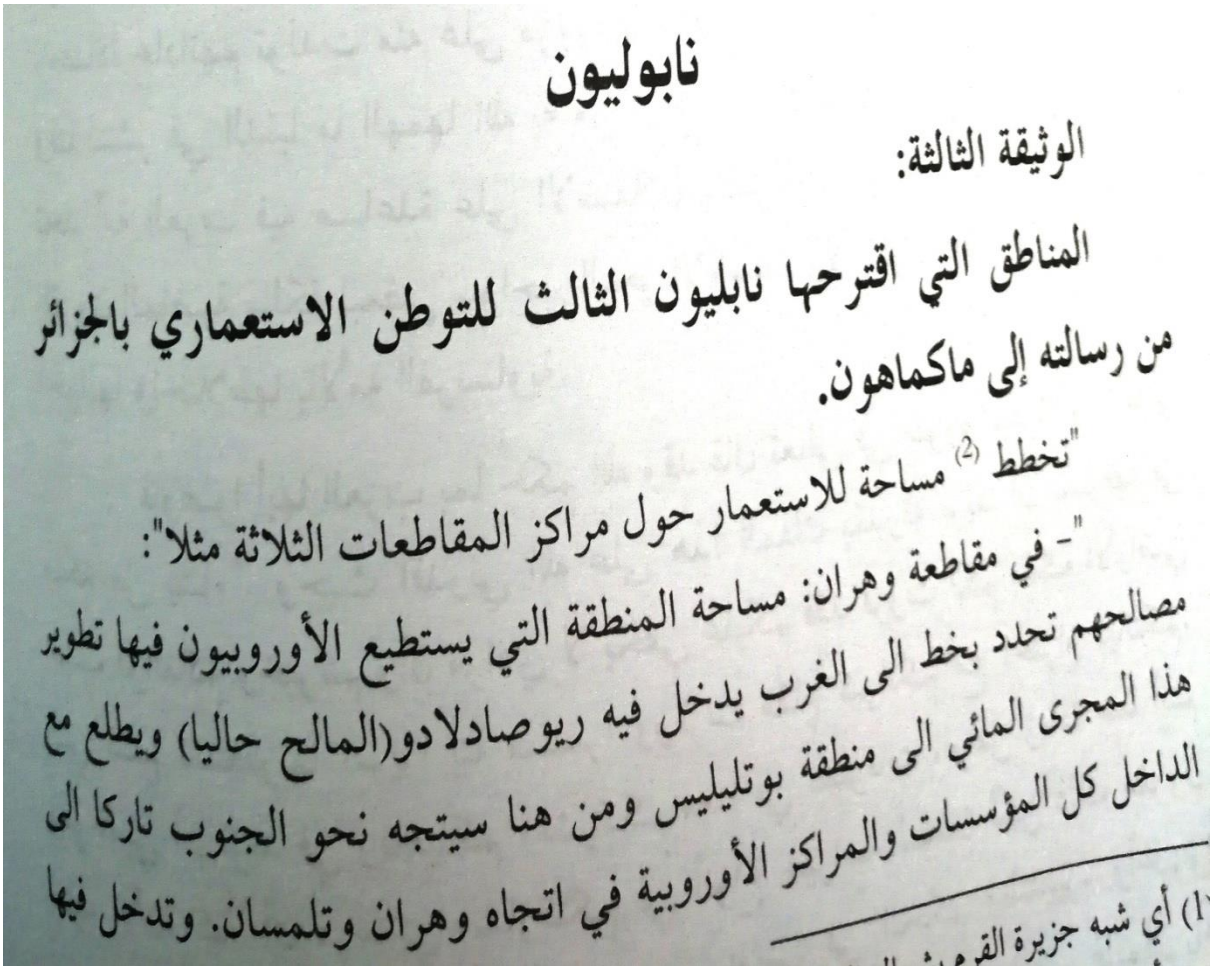

نابوليون

الوثيقة الثالثة:

المناطق التي اقترحها نابليون الثالث للتوطن الاستعماري بالجزائر من رسالته إلى ماكماهون.

"تخطط [2] مساحة للاستعمار حول مراكز المقاطعات الثلاثة مثلا":

"- في مقاطعة وهران: مساحة المنطقة التي يستطيع الأوروبيون فيها تطوير مصالحهم تحدد بخط الى الغرب يدخل فيه ريوصادلادو(المالح حاليا) ويطلع مع هذا المجرى المائي الى منطقة بوتليليس ومن هنا سيتجه نحو الجنوب تاركا الى الداخل كل المؤسسات والمراكز الأوروبية في اتجاه وهران وتلمسان. وتدخل فيها

(1) أي شبه جزيرة القو

منطقة الحنايا في الجنوب. هذا الخط يأتي من تلمسان ويدخل منطقة الحجار الروم تابعا سفوح الجبال. كذلك سفوح جبل سيدي علي بن أيوب ويذهب الى تينيرا لكي يعود الى سيدي بلعباس ومن هنا سينزل الى سيق، وسان دوني (قديل حاليا) ويحتضن المحمدية على الهبرة وبوقيراط ويلل وغيليزان ومراكز التجمع التي ستنشأ على خط السكة الحديدية في حوض الشلف حتى حدود منطقة التقسيم بين وهران والجزائر. وعلى كل الحد الشمالي الذي يتألف من منطقة مستغانم ما عدا الى الشلف.

". في مقاطعة الجزائر يغلق هذا الخط قمم أبواب الأطلس الصغير المحيط بمتيجة تاركا الى الشمال كل المناطق الأوروبية التي تمتد من نوقى الى شرشال حتى دللس. أكثر من هذا ناحية تشمل كل المراكز المؤسسة حاليا على الطريق من البليدة الى الأصنام، وكل المراكز التي ستؤسس في القسم الجنوبي لحوض الشلف من مليانة الى مقاطعة وهران، وفي الأخير مراكز تنس والأصنام.

" - في مقاطعة قسنطينة، الحد الشمالي يجب أن يحوى ابتداء من سطيف المناطق المحتلة أو التي ستحتل على طريق سطيف - قسنطينة حتى واد ديكري ومن هنا يدخل ميلة نازلا الى حوض واد كوهي حتى منطقة السمنذو حيث تدخل القل، تابعا حوض واد قوبى. الحد الجنوبي يترك الى الداخل مراكز التجمع المؤسسة بين سطيف وحمام غروس ومن هنا يرجع الى منطقة عين مليلة حيث يتجه الى عين الغول ثم يترك الى الداخل منطقة قالمة ويوضح منحني لكي يعود منحرفا الى سوق أهراس ويطلع نحوالشمال حتى موندوفي حيث يصل الى القالة.

" - ومناطق نمور (الغزوات حاليا) ومعسكر، وتيارت، في مقاطعة وهران لا تقدر أن تأخذ التطورات الجديدة إلا عندما يزيد عدد المستوطنين، وكذلك منطقة أومال (سور الغزلان) في مقاطعة الجزائر، ومراكز بجاية وجيجل والقل وباتنة في مقاطعة قسنطينة.

"أما مراكز مغنية وسبدو والضاية وسعيدة وعمي موسى في مقاطعة وهران. ومراكز ثنية الحد وبوغار وتيزي وزو وفور ناسيونال (أربعاء نايت ايراثن) في مقاطعة الجزائر.

"وفي الأخير مراكز برج بوعريريج وبسكرة وعين البيضاء وتبسة في مقاطعة

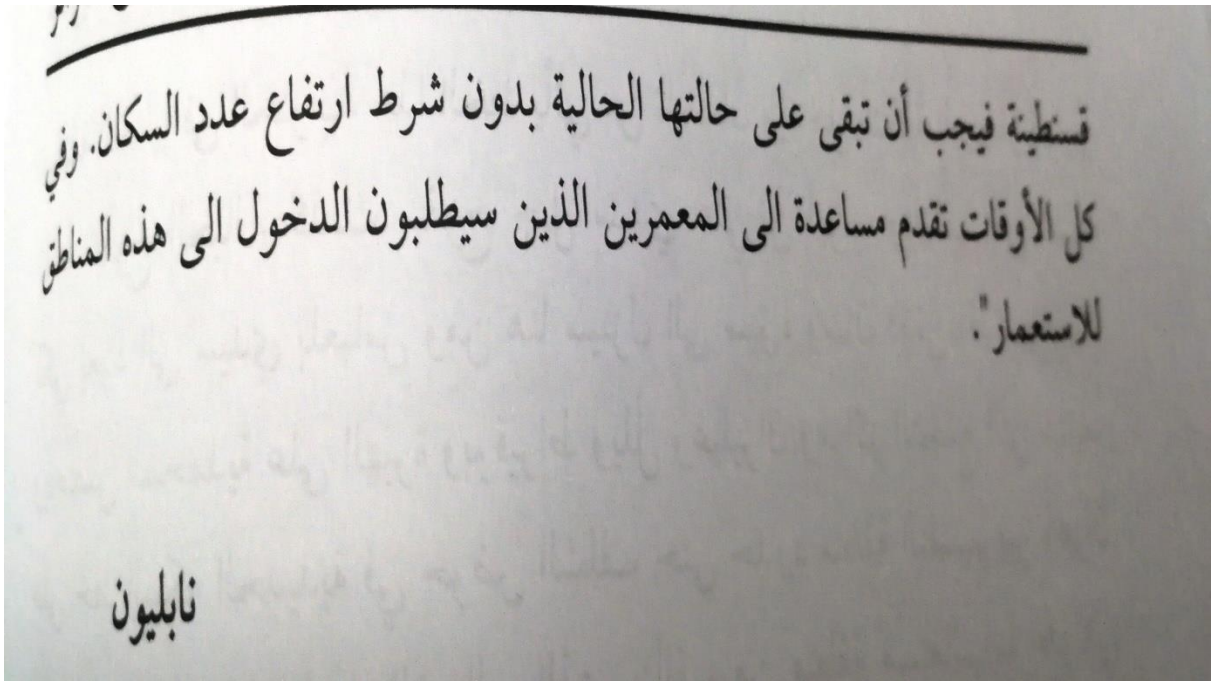

فسنطينة فيجب أن تبقى على حالتها الحالية بدون شرط ارتفاع عدد السكان. وفي كل الأوقات تقدم مساعدة الى المعمرين الذين سيطلبون الدخول الى هذه المناطق للاستعمار".

نابليون

المرجع:

– يحي بوعزيز، كفاح الجزائر.....، المرجع السابق، ص134–136.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، ذخائر المغرب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر.

المراجع:

1- الكتب:

أ- باللغة العربية:

2. إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

3. إبراهيم لوينيسي، القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847-1870م، رسالة ماجستير، إشراف أبو القاسم سعد الله، 1994م.

4. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، طخ، دار البصائر، الجزائر، 2007.

5. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج1، ط،خ، دار الرائد، الجزائر، 2009.

6. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900م، ج1، طخ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2209.

7. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، دار الرائد، الجزائر، 2009، طخ، ج1.

8. أبو القاسم سعد الله، تاريخ لجزائر الثقافي، 1830-1954م،ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 .

9. أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، (المقاومة والتحرير 1830-1962م)، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2007.

10. أبو القاسم سعد الله، رائد التجنيد الإسلامي محمد ابن العنابي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990.

11. أبو القاسم سعد لله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج.6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

12. أبو القاسم سعد لله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

13. أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2004.

14. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957.

15. بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م، ط1، دار النفائس، الجزائر، 1982.

16. بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م، طخ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

17. بشير عائشة الغربي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1926، مؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والاشهار، 2007 .

18. بوضرساية عمر، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي 1830-1930م، دار الحكة للنشر، الجزائر، 2010.

19. بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، طخ، وزارة المجاهدين، 2007.

20. بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 و انعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

21. بوعلام سايح، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم، 1936-1954م، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.

22. جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1969م، مر: مصطفى صافي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

23. جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أرضهم، 1830- 1962م، تر، قندور عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع 2010 .

24. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.

25. حمزة بكوشة، القضاء الإسلامي في الجزائر، جريدة البصائر، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ع1، 17، وزارة الثقافة الجزائرية، 25 جويلية 1947.

26. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دار حلب، الجزائر.

27. رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الإستطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة 2006.

28. سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري في الجزائر، دم، دت.

29. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية وتبشير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سالم وآخرون، مر: فريد السوداني، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

30. شارل روبير أجيرون، الجزائريون السلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، دار الرائد للنشر، دت.

31. شارل روبير أجيرون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، تر: محمد العربي ولد خليفة، ط2، تاله للنشر، الجزائر، 2003.

32. شاوش صباسي، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962م، دار هومة، الجزائر، دت.

33. صالح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأحداث المصرية، 1993م.

34. صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870- 1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1984م.

35. صالح عقاد، الجزائر المعاصرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العليا، 1964م.

36. صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتكاك الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

37. صالح فركوس، إدارة المكاتب والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة.

38. صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل تاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع .

39. صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830-1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010.

40. الطيب بن إبراهيم، الإستشراق الفرنسي و تعدد مهامه الخاصة في الجزائر، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2009.

41. عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939م، ج1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

42. عبد الرحمان تنداري، العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجيلالي، سيدي بالعباس، 2017-2018 .

43. عبد الوهاب بن خلف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، الجزائر، 2009، ط1 .
44. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، دن، طخ، الجزائر، 2008.
45. العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في ق19م، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
46. علي بطاش، لمحة عن تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، دم.
47. علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ت،ر، محمد يحيان، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ط2.
48. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1926م، دار الغرب الاسلامي، لبنان 1997م.
49. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 2005.
50. عمار عمورة، الجزائر بوابة على ما قبل التاريخ إلى 1962م دار المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر.
51. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، دم، 2002.
52. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002، ط1.
53. عمار ملال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد القسام 1847- 1918م، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص12.
54. عميراوي أحميدة، أبحاث في الفكر والتاريخ (الجزائر، فلسطين)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دت.
55. عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916م، دار الهدى، الجزائر، 2009.
56. عميراوي حميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844- 1916م)، دار المدى، الجزائر، 2009.
57. عميراوي حميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، 2009.
58. عيساوي محمد، ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1838-1871، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

59. فرانسوا ميسيروا، سانت أورونوا أو الشرف الضائع، تر: مسعود حاج مسعود، هر: أحمد بكلبي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

60. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

61. لونيسي رابح، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989م، دار المعرفة، الجزائر، ج2، 2010.

62. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تر: محمد المعراجي، الجزائر، منشورات ANEO، 2008.

63. محمد الطهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904م، دحلب للنشر، 2009.

64. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1954م، منشورات وزارة المجاهدين، الأبيار، ط3.

65. محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكساتها على الجزائريين 1881-1914، وزارة الثقافة، الجزائر.

66. [1]محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري، 1830-1870، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2015.

67. محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجزائر الفرنسية أثناء الحكم العسكري 1830-1871م، مؤسسة الشطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، دت.

68. مصطفى عيد، قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 جويلية 1865م، تر، تع، كتاب مجلات في تاريخ الجزائر والمغرب العربي الحديث والمعاصر.

69. مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007.

70. مياسي إبراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

71. الهواري عدي، الاستعمار في الجزائر سياسة تفكيك الاقتصادي الاجتماعي، (1830- 1960)، ت م، جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة، ص78. والنشر والتوزيع، بيروت، 1983م.

72. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

73. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

74. يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب.

75. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009.

76. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، 1996.

77. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، ط2، دس.

ب- باللغة الفرنسية:

78. Rodolphe Dareste, La propriété en Algérie, Loi du 16 juin 1851, sénatus, consult, 22/04/1863, Editions 2, Paris, 1864

2- الدوريات:

79. إبراهيم لونسي، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، ، أعمال لملتقى الوطني الأول والثاني للعقار الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 .

80. ابراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، ع05، 2001م.

81. جلول شيتور، العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية، أعمال لملتقى الوطني الأول والثاني للعقار الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

82. جمال يحياوي، دوافع الهجرة خلال القرن 19م، ملتقى وطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

83. سلوان رشيد رمضان، الاستطان الأوروبي في الجزائر 1830-1881م، مجلة جامعة تعريب للعلوم، ع4، 2014.

84. الطاهر ملاخوس، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1862م، الملتقى الوطني الأول دور العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 .

85.عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقة لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873م، الملتقى الوطني الأول والثاني للعقار الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1926م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 .

86. نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث، **مجلة الدراسات والأبحاث**، ع 26 مارس 2017.

87.يحي بوعزيز، المجاعة في الجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19، مجلة الأصالة، ع33، 1979م.

3- الرسائل الجامعية:

88. بشيخ عائشة، شيخ فاطمة، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830- 1900م، جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، 2012- 2013م.

89. بوغرارة هبة الله، مقاومة الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي الجزائري 1851- 1871م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015م.

90. حسني عائشة، الاستيطان الأوربي في سهل متيجة، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013.

91. رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال فترة 1830-1892م، ع04، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2009.

92. شافوا رضوان، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة نموذجا 1844- 1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2011- 2012م.

93. شلول سليمة، بخات عيدة، السياسة الاستيطانية في الجزائر خلال العهد الإمبراطوري ،مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

94. قاضي حورية، كركاب شهيناز، الاحتلال الاستيطاني الفرنسي في الجزائر خلال الحكم العسكري 1830-1962م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، السنة الجامعية 2014-2015.

4- الموسوعات والقواميس:

95. بن نعيمة (عبد المجيد) وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830- 1954م، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، 2007.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء 1

إهداء 2

قائمة المختصرات

مقدمة	**أ – ج**
مدخل: السياسة الاستعمارية في الجزائر 1848- 1852م	5 - 17
الفصل الأول: سياسة نابليون بونابرت الثالث في الجزائر 1852– 1870م	**19 – 35**
المبحث الأول: السياسة الاستعمارية في عهد راندون 1852-1858م	19 - 25
المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860م.	26 - 28
المبحث الثالث: السياسة الاستعمارية في عهد بيلسي ومكماهون1860 -1870م.	29 - 35
الفصل الثاني: مشاريع نابليون الثالث الكبرى في الجزائر	**37 – 50**
المبحث الأول: المملكة العربية.	37 - 40
المبحث الثاني: مرسوم سيناتوس كونسلت 1863م.	41 - 45
المبحث الثالث: قانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865م	46 - 50
الفصل الثالث:ردود فعل الأهالي والمعمرين من سياسة نابليون الثالث	**52 – 64**
المبحث الأول: ردود فعل الأهالي.	52 - 60
المبحث الثاني: ردود فعل المعمرين.	61 - 64
خاتمة	66 - 67
الملاحق	69 - 80
قائمة المصادر والمراجع	82 – 89
فهرس المحتويات	91